العرب وقضية تدويل القدس
١٩٤٧ ـ ١٩٦٧

د. زكريا أحمد محمد سعد

جامعة الأزهر

تمهيد

لقد نشأت قضية تدويل القدس نتيجة للاعتبارات الضرورية التي أوحت بوجوب حمايتها من الاعتداء، وحفظ المؤسسات الدينية فيها من أن تكون مركزًا أو تصبح هدفًا للأعمال العسكرية في النزاع بين العرب والصهيونية، وأن لا يؤدي تغيير الأوضاع – بالنسبة لما كانت تسير إليه القضية الفلسطينية نحو التقسيم– إلى تغيير في النظرة الإنسانية العامة والروح العالمية الصحيحة التي نظر بها العالم إلى هذه المدينة المقدسة.

وهى الحالة نفسها التي درجت عليها القدس تحت الحماية العربية أحقابًا طويلة فلا يؤدي الأمر إلى فرض سيادة إسرائيلية عليها تعبث بمقدسات ومصالح العالمين الإسلامي والمسيحي.

كانت هذه هي الاعتبارات التي أوحت بالتدويل كحل لقضية القدس، وهى التي ربطت بين موضوع التدويل وإنشاء نظام خاص به، وبين تقسيم فلسطين في صلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ [١].

والحقيقة أن لهذا التلازم جذورًا أساسية سابقة على قرارات الأمم المتحدة في شأن القضية الفلسطينية، لأن التقسيم كما نعرف لم يكن في حد ذاته عملاً جديدًا، وإنما كان مرحلة متأخرة من مراحل العدوان الصهيوني متعاونًا مع حكومة الانتداب البريطاني في تطبيق سياستها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. فقد رفضت بريطانيا وقاومت بادئ ذي بدء رغبة الفاتيكان سنة ١٩١٧ بوضع الأماكن المقدسة في فلسطين تحت إشراف إدارة دولية. وقد هدف الفاتيكان بذلك إلى عدم وضع مصالح الكاثوليك تحت رعاية دولة بروتستانتية من جانب، وإلى الرغبة في عدم إخضاع هذه الأماكن وطرق حجاجها إليها للسيطرة اليهودية عند إنشاء الوطن القومي المزعوم، من جانب آخر.

ومع ذلك لم يفت بريطانيا وهى تسعى إلى تحقيق وعدها لليهود وتنفيذ سياستها في فلسطين عن طريق زيادة الهجرة وتيسير عمليات إفقار العرب وبيع أراضيهم وتدعيم نفوذ الوكالة اليهودية، أنها هي التي تقوم بدور ماسك الميزان في هذا الصراع، وأن عليها أن تظل كذلك في المستقبل، ومن هنا نشأت لديها فكرة تقسيم البلاد، ولاسيما عندما تحرجت الأحوال الدولية واقتربت نذر الحرب العالمية الثانية، بينما الثورات العربية المتعاقبة قد اشتعلت وأخذت في مناوأة السياسة البريطانية في تنفيذ وعد بالفور، والمطالبة بالاستقلال، فكان التقسيم إذن هو أصلح

الوسائل لتنفيذ سياسة الانتداب، سواء فيما يتعلق بواجبات بريطانيا تجاه اليهود، أو فيما يتعلق بأطماعها كدولة استعمارية ومنتدبة على البلاد [٢].

وقد شكلت بريطانيا في سنة ١٩٣٧ لجنة لبحث الموضوع هي التي عرفت بلجنة بيل Peel، فاقترحت إلغاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: أولها قسم الشاطئ وما وراءه من السهول الخصبة لتقوم فيه دولة يهودية. وثانيها قسم أكبر مساحة وأقل خصوبة من القسم الأول ليكون مع شرق الأردن دولة عربية. وقسم ثالث يشمل الأماكن المقدسة في فلسطين ويمتد من شمال القدس حتى جنوب بيت لحم، ويشمل كذلك الناصرة وشواطئ بحيرة طبرية لقداستهما، على أن ييسر الاتصال له بالبحر بواسطة ممر يمتد من القدس إلى يافا شاملاً مدينتي اللد والرملة. ولم ترغب السياسة البريطانية بطبيعة الحال أن يوضع هذا القسم الثالث تحت إشراف إدارة دولة، وإنما اقترحت لجنة بيل أن يظل هذا التقسيم وحده تحت الانتداب البريطاني، فلا يسرى عليه وعد بالفور بتحقيق الوطن القومي اليهودي، كما تصبح اللغة الإنجليزية وحدها اللغة الرسمية الوحيدة فيه.

وقد رفض العرب هذا المشروع بطبيعة الحال، بينما قبله الصهيونيون وقرروا مواصلة الجهود بزعامة حاييم وايزمان Chaim Weizman للوقوف على التفصيلات المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية [٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، عادت فكرة تدويل مدينة القدس، ولكن هذه المرة من خلال هيئة الأمم المتحدة، والتي انتقلت إليها القضية الفلسطينية برمتها في ١٩٤٧/٤/٢ حين لجأت بريطانيا إلى رفع القضية إلى الجمعية العامة، وبانتقال القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة دخلت قضية القدس مرحلة محاولة تدويلها وممارسة السيادة عليها من قبل الهيئة الدولية، إذ قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة الفلسطينية لدراسة مشكلة فلسطين على الطبيعة وبحث مسألة حماية

الأماكن المقدسة بصفة خاصة، وعندما انتهت اللجنة الفلسطينية من مهمتها عرضت على الجمعية العامة تقريرًا بأعمالها، وقد أشار هذا التقرير إلى ضرورة الاستمرار في الإجراءات التي كانت تتبعها سلطة الانتداب البريطاني بشأن الأماكن المقدسة في فلسطين ما عدا مدينة القدس فيتقرر لها نظام دولي خاص[٤].

وعلى أية حال، فلا ريب في أن الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ صدور قرار تقسيم فلسطين في١٩٤٧/١١/٢٩م، وما صاحبه من اضطرابات ومواجهات دموية، وحتى نشوب حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م وما ترتب عليها من نتائج عسكرية وسياسية– كان لها أبعد الأثر في تطورات قضية تدويل القدس.

وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التطورات التي مرت بها قضية تدويل القدس، وخاصة فيما يتعلق بالموقف العربي منها، وذلك في الفترة الممتدة من صدور قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧، وحتى وقوع حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وما شهدته من نتائج كارثية على القضية الفلسطينية بشكل عام، وعلى قضية القدس بشكل خاص.

ويزيد من أهمية هذه الدراسة اعتمادها على العديد من الوثائق العربية والأجنبية، والتي كشفت عن الكثير من الحقائق التاريخية المرتبطة بقضية تدويل القدس.

وتأتي وثائق أرشيف وزارة الخارجية المصرية، والمودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، في مقدمة الوثائق العربية التي أفادت هذه الدراسة، حيث تمثل قضية تدويل القدس قسمًا مهمًا من ملفاتها.

وأما الوثائق الأجنبية، فقد اعتمدت هذه الدراسة على أرشيف هيئة الأمم المتحدة وما تحتويه من وثائق مهمة ترتبط بموضوع الدراسة، وخاصة التقارير ومحاضر

الاجتماعات المتعلقة بأعمال كل من لجنة التوفيق ومجلس الوصاية، وكذلك الوثائق البريطانية والأمريكية التي أفادت الدراسة.

وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة لعدة محاور جاءت على النحو التالي:

أولاً– قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م وتدويل القدس.

ثانيًا– قضية تدويل القدس في أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م.

ثالثًا– مساعي لجنة التوفيق لحل قضية تدويل القدس.

رابعًا– جهود مجلس الوصاية تجاه وضع دستور القدس.

خامسًا– التحدي الصهيوني ونقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس.

أولاً– قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م وتدويل القدس

لقد نص القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في١٩٤٧/١١/٢٩ على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، على أن يكون لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة، كما يكلف مجلس الوصاية بأن يضع ويقر دستورًا مفصلاً للمدينة، وأيضًا نص القرار على أن يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسئولاً أمامه، وأن يمثل هذا الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشئون الخارجية (٥).

وكذلك عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس المُدَوَّلة هذه كالآتي:

١– بلدية القدس، وهى تشمل مدينة القدس بكاملها، وما فيها من الأحياء القديمة والحديثة ، عربية ويهودية.

٢– القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتي تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بالقرار وتشمل أبو ديس والعزيزية وعينطور والعيسوية وسيلوان وسور باحير وأم توبة والشنعات وليفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمليحة وشرافات وبيت صغافا ورامات راحيل، وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا.

ولما كان الوضع الاقتصادي لهذه المنطقة المدولة لا يسمح لها بالاستقلال بمواردها عن المنطقتين العربية واليهودية المجاورتين لها، فقد قضى القرار بربط هذه المناطق الثلاث في اتحاد اقتصادي واحد [٦].

ورفض العرب قرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٩م جملةً وتفصيلاً، لأن فكرة التقسيم وفصل منطقة القدس يتنافى مع عروبة فلسطين ووحدته ومع الحقوق الطبيعية للعرب ــ وهم أصحاب البلاد الشرعيون وحماة مقدساتها ــ بل إن قرار الجمعية العامة لهو خرق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة نفسها التي تنص على حق الشعوب في السيادة وتقرير المصير.

وقد تعددت ردود الأفعال العربية تجاه صدور قرار تقسيم فلسطين وتدويل مدينة القدس، ليس على أرض فلسطين فحسب بل وفي كافة العواصم العربية التي انفجرت غضبًا، وطالبت الشعوب العربية حكامها بالعمل بكافة الوسائل على منع تنفيذ قرار التقسيم [٧].

ففي الأراضي الفلسطينية وعلى أثر إعلان قرار التقسيم حزن عرب فلسطين حزنًا عميقًا واجتمعت الهيئة العربية العليا وقررت ما يلي:

- رفض قرار التقسيم ومناشدة الشعب على الاستمرار في المقاطعة.
- الإضراب ثلاثة أيام ٢ ــ ٣ ــ ٤ ديسمبر ١٩٤٧م.
- تقديم مذكرة احتجاج للمندوب السامي البريطاني [٨].

وإلى جانب ذلك، بدأ عرب فلسطين في تأليف اللجان القومية العربية في كل مدينة من مدن فلسطين، وكان الغرض من تأليف تلك اللجان هو تنظيم وتنسيق عمليات الدفاع، وتسهيل حصول السكان على المواد الغذائية والعناية بالأمور الصحية والشئون الاجتماعية ووسائل النقل[٩].

وسار الشبان الفلسطينيون في تظاهرات صاخبة منادين بسقوط الاستعمار البريطاني الذي جر البلاد إلى الهاوية، وسقوط الوطن القومي اليهودي، وسقوط هيئة الأمم المتحدة، وقرار التقسيم الذي أصدرته هاتفين بحياة فلسطين عربية حرة مستقلة، وازداد الناس حماسة عندما أتتهم أنباء البلاد العربية معلنة قيام تظاهرات مماثلة في مصر والشام والعراق ولبنان وعمان وفي عدن والبحرين والمغرب الأقصى[١٠].

وأما على المستوى الرسمي، فلم يكن أمام جامعة الدول العربية بعد أن طالبتها الشعوب بالعمل على إنقاذ فلسطين، إلا أن تسارع بعقد اجتماع لها في القاهرة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧م حضره رؤساء الحكومات العربية السبع (مصر ــ سوريا ــ لبنان ــ المملكة الأردنية الهاشمية ــ العراق ــ المملكة العربية السعودية ــ اليمن)، كما حضره الأمين العام للجامعة ومندوب عن الهيئة العربية العليا، وبحثوا القضية الفلسطينية على ضوء القرار الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

ولقد قرر رؤساء وممثلو هذه الحكومات في اجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحازمة ما هو كفيل بعون الله، بإحباط مشروع التقسيم ونصرة حق العرب[١١].

ولقد دارت معارك على أرض فلسطين في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، كان المناضلون فيها من مجاهدي فلسطين ومتطوعي البلاد العربية، ومن أفواج جيش الإنقاذ الذي تألف كذلك من فلسطين ومتطوعي العرب، وعندما اجتمع مجلس الأمن في نهاية فبراير ١٩٤٨م لمناقشة القضية الفلسطينية، أكد رئيس

لجنة التقسيم أمام مجلس الأمن استحالة العمل وسط العنف، وأنه ليس من سبيل أمام هيئة الأمم المتحدة إلا إحدى طريقتين: إما إرسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة، وإما إهماله [١٢].

ونتيجة لذلك، أصبحت الأمم المتحدة تخشى أن تنهار مساعيها دون تنفيذ التقسيم والتدويل، خاصة وأنها اتخذت توصيتها دون ترتيب الوسائل الكفيلة بتنفيذها، وفي اجتماع مجلس الأمن في ١٩٤٨/٣/١٩م أعلن مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أمام مجلس الأمن تفكير حكومته في سحب تأييدها للتقسيم لأنه لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة، وأنها لا توافق بحال من الأحوال على ذلك، واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية وإعادة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، للنظر فيها على أساس دعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية [١٣].

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قرارًا في ١٩٤٨/٤/١٧م بعقد هدنة بين العرب واليهود في فلسطين، والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يعرقل سلامة الأماكن المقدسة أو يعرقل الوصول إلى جميع المعابد والأماكن المقدسة لمن لهم حق معترف به في زيارتها [١٤].

وفي تلك الأثناء كان مجلس الوصاية قد انتهى في المدة المحددة له من بحث مشروع النظام الخاص بمنطقة القدس الدولية وتقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩١٨/٤/٢١م طالبًا موافاته بما تراه من تعليمات أو توجيهات جديدة قبل إقراره بصفة نهائية وتعيين حاكم لمدينة القدس.

غير أن الجمعية العامة في ذلك الوقت وفي أثناء انعقادها في دورة استثنائية لبحث قضية فلسطين شغلت عن إقرار مشروع نظام التدويل بمحاولة إقرار هدنة في مدينة القدس [١٥].

وعلى الرغم من أن العرب لم يوافقوا على تدويل القدس باعتبار ذلك جزءًا من التقسيم الذي يرفضونه، فقد أظهروا رغبة في تجنيب المدينة المقدسة ويلات الحرب بموافقتهم على تعيين رئيس مشترك لبلدية القدس كان يمثله السنيور اسكراتي Azcarate الذي كان سكرتيرًا للجنة الهدنة، وبموافقتهم كذلك على الهدنة التي رتبها المندوب السامي البريطاني في فلسطين مع الأمين العام لجامعة الدول العربية في أريحا في١٩٤٨/٥/٧م ووافق اليهود عليها، وسرت بالفعل حتى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين في منتصف مايو ١٩٤٨م[١٦].

ثانيًا- قضية تدويل القدس في أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م:

عقب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في١٩٤٨/٥/١٤، خرق اليهود الهدنة المعقودة بينهم وبين العرب، ودخلوا بجيوشهم للاستيلاء على القدس، وتدخلت الجيوش العربية[*] في ١٩٤٨/٥/١٥ لإنقاذ فلسطين والمدينة المقدسة.

ومن المهم هنا، أن نشير إلى أهم الأحداث التي مرت بها مدينة القدس في أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م، مما سيكون له انعكاساته الخطيرة على مستقبل قضية القدس.

ففي الليلة التي جلا فيها البريطانيون عن مدينة القدس هاجمت قوات يهودية المدينة، واحتلت العديد من المؤسسات الدينية فيها، واتخذت منها قواعد للقتال، وضربت كثيرًا من الأماكن الدينية المقدسة، مما أدى إلى استنكار الطوائف المسيحية المختلفة[١٧].

وكان الدفاع عن مدينة القدس موكولاً لجيش الإنقاذ وللجهاد المقدس، ولم يكن الفريقان على استعداد عسكري كافٍ، ولكن مع تدارك الموقف استطاعت الجيوش العربية أن تحقق انتصارًا باهرًا على اليهود في القدس القديمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم فرض الحصار العربي المحكم على القدس الجديدة، وساءت أحوال اليهود فيها بدرجة خطيرة، وتحركت دوائر النفوذ الصهيونية، وخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت في الحصول على قرار من مجلس الأمن في ١٩٤٨/٥/٢٩م، يأمر بوقف إطلاق النار، ويدعو إلى هدنة لمدة أربعة أسابيع(١٨).

وبالطبع فقد رحب اليهود بالهدنة التي جاءت لإنقاذهم، أما العرب فقد وافقوا على شروط الوسيط الدولي فولك برنادوت Bernadotte, Folke التي وضعها لعقد الهدنة والتي طالب فيها بتزويد القدس بالماء والمؤن خلال فترة الهدنة(١٩).

والمحزن أيضًا أن العرب قد تناقشوا مع برنادوت بخصوص هذا الشرط وكيف أنه لم ينص عليه في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٩٤٨/٥/٢٩م، ولكن برنادوت أصر على موقفه من هذا الشرط الذي وافق عليه العرب للأسف، وليصبح سببًا رئيسًا في إنقاذ اليهود في القدس بعد فك الحصار عنهم، وما ترتب على ذلك من تداعيات لا نبالغ إذا قلنا إنها كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ضياع القدس من العرب.

ونلمس ذلك سريعًا، فمع إعلان الهدنة الأولى في ١٩٤٨/٦/١١م بدأ اليهود يخزنون المؤن والذخائر والأسلحة تحت سمع المراقبين وبصرهم، وظلت القوافل تصل إلى القدس دون مراقبة أو تفتيش، ويؤكد هذا الأمر ما ذكره برنادوت نفسه في مذكراته حيث قال: " إن السلاح والعتاد والرجال الذين أتت بهم منظمة الأرغون بين الهدنة الأولى والثانية على ظهر الباخرة الطالينا، قلب التوازن العسكري بين العرب واليهود، في جميع ميادين القتال، ولاسيما في مدينة القدس"(٢٠).

ومن ناحية أخرى، فمنذ أن وافق العرب واليهود على الهدنة الأولى، بدأ الوسيط الدولي برنادوت في مهمته في البحث عن تسوية نهائية تعيد الاستقرار

والسلام إلى فلسطين، وبعد عدة محاولات من المفاوضات مع الجانبين العربي واليهودي وضع برنادوت مقترحاته في ١٩٤٨/٦/٢٧م وقام بتسليمها إلى العرب واليهود لدراستها وإبداء الرأي فيها.

ويهمنا هنا ما جاء بشأن القدس في مقترحات برنادوت، فقد اقترح برنادوت ضم مدينة القدس إلى الإقليم العربي مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشئونها البلدية ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة.

ورفض العرب مقترحات برنادوت، لأنها لم تخرج عن أسس مشروع تقسيم فلسطين الذي رفضه العرب، وأما اليهود فقد كان الاقتراح الخاص بضم القدس للإقليم العربي في فلسطين، هو أخطر مقترحات برنادوت بالنسبة لهم، حتى أن حكومة إسرائيل ذكرت في ردها أنها شعرت بالامتهان البالغ بسبب اقتراحه الخاص بمستقبل مدينة القدس، ذلك الاقتراح الذي ترى فيه شرًّا مستطيرًا، كما أكدت على أن الشعب اليهودي سيقف في وجه مثل هذا القرار بكل ما يملك من قوة، وطالبت برنادوت في مسألة القدس الالتزام بما جاء في قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م، حيث ينص على وضع القدس تحت نظام دولي(٢١).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن نشير إلى أنه مع اقتراب الهدنة الأولى من نهايتها، سعى اليهود لتجريد منطقة جبل سكوبس Scopus (*) من السلاح، ونجحوا في مسعاهم، وذلك بفضل جهود الوسيط الدولي برنادوت الذي أشار في مذكراته إلى أنه يعتقد أن تجريد هذه المنطقة من السلاح، قد يؤدي في النهاية إلى تجريد مدينة القدس كلها من السلاح.

إذ عقد الفريقان ــ العرب واليهود ــ قبل انتهاء الهدنة بيوم واحد ١٩٤٨/٧/٧م اتفاقًا وقعه عن الجانب اليهودي وباسم الحكومة المؤقتة لإسرائيل القائد العسكري شالتائيل Shaltiel وعن الجانب العربي وباسم الجيش القائد

البريطاني لاش Lash كما وقعه قنصل البلجيك في القدس نيوفان هويز Nieuveuhwys رئيس لجنة الهدنة لقنصلية التابعة لهيئة الأمم المتحدة وكبير المراقبين الدوليين في قطاع القدس نيلز برانسون Nils Brunson.

وبنود الاتفاقية ستة، تتلخص في نزع الصبغة العسكرية عن المنطقة التي تضم مستشفى الهداسا، والجامعة العبرية، والعمارة الألمانية المعروفة بأوغستا فيكتوريا، والقرية العربية المعروفة بالعيسوية، على أن يسحب كل من الفريقين المتحاربين ما لهما من هذه المنطقة من جنود وضباط وآلات قتال، وأن لا يستعملاها قاعدة حربية لأية حركات عسكرية، وأن لا يهاجماها، أو يدخلاها بطرق غير مشروعة، وأن تظل المنطقة تحت حماية هيئة الأمم إلى أن تنقطع الأعمال العدائية، أو يصل الفريقان إلى اتفاق جديد [٢٢].

ومن المؤكد أن اتفاقية جبل سكوبس تدخل ضمن سلسلة الأخطار الفادحة التي ارتكبت في أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨م، ويكفي أن ندلل على ذلك، مما ذكره عبد الله التل قائد القوات العربية في القدس في مذكراته حيث قال: "وقد أبت عمان إلا أن تطمئن اليهود على سلامة مؤسساتهم الخطيرة، فأوعزت إلى قائد الفرقة لاش أن يبرم اتفاقية مع اليهود وتحت إشراف مراقبي الهدنة، لاعتبار جبل سكوبس وما بنى عليه منطقة دولية يرفع عليها علم هيئة الأمم وتجرد من السلاح. وبعد أن كانت تلك المنطقة في حكم الخاضعة لسلطان العرب نظرًا لانقطاعها عن الاتصال بيهود القدس، أبرم لاش اتفاقيته المشئومة التي أنقذت ذلك الموقع الخطير وأبقى على سيادة إسرائيل هناك" [٢٣].

وتسببت الهزائم العسكرية التي حلت بالجيوش العربية عقب استئناف القتال بعد الهدنة الأولى إلى قبول العرب لقرار مجلس الأمن الصادر في منتصف يوليو ١٩٤٨م الخاص بوقف القتال في فلسطين.

ومع بداية الهدنة الثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨م، بدا واضحًا أن الوصول إلى نتيجة بشأن تدويل القدس، قد أصبح يواجه مصاعب شديدة لها أهميتها، حيث يتعارض مع المطالب والأهداف القومية المتعارضة للطرفين، واتجهت الجهود الدولية إلى وجوب المحافظة على المدينة المقدسة من الدمار، ووقف إطلاق النار فيها عن طريق إعلانها منطقة منزوعة السلاح (٢٤).

وكان قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ يوليو ١٩٤٨م قد طلب من الوسيط الدولي برنادوت مواصلة جهوده في وضع نظام خاص للقدس ونزع السلاح فيها، وقد أعلنت إسرائيل أنها مستعدة لبحث الاقتراح وأنها تقبل بوقف إطلاق نار فوري في القدس أجل الوصول إلى قرار نهائي حول نزع السلاح فيها، وأعلم قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وزارة خارجيته في واشنطون، بأن الإسرائيليين استاءوا من موضوع نزع السلاح لأنهم يخافون من مسألة تدويل القدس(٢٥).

وأما عن الموقف العربي، فقد صرح عبد المنعم مصطفى مدير الإدارة السياسية بجامعة الدول العربية قائلاً: "بأن سياسة العرب كانت منذ البداية هي المحافظة على الأماكن المقدسة في هذه المدينة، ولكن يجب أن نعلم أن لليهود مستودعات للسلاح لم تستطع الدول المنتدبة الوصول إلى هذه المستودعات مع أنه كان لها ١٠٠ألف جندي، فإذا استطاعت الوساطة أن تصل إلى هذه الأسلحة ــ وهذا ما لا أظنه ــ فإننا على استعداد لقبول نزع السلاح من القدس، ولكن لا يعقل إطلاقًا أن نترع سلاح العرب ونبقيهم عزلاً في حين أن عند الصهيونيين هذه المستودعات من الذخيرة، أما ما قبلناه فهو حول جعل مدينة القدس مدينة مفتوحة أي لا يجرى فيها قتال" (٢٦).

ولم يرد في رد الدول العربية الرسمي الذي أرسله عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى برنادوت في ٣١ يوليو ١٩٤٨م كلمة "نزع سلاح" بل

جاء فيه توافق الدول العربية على وقف إطلاق النار بصفة دائمة في القدس رغبة في إبعاد هذه المدينة عن النزاع، ولكن هذا القبول لا يخل في شيء بمركز العرب وحقوقهم ولا بالنظام النهائي الذي سيتقرر للمدينة عند تسوية المسألة الفلسطينية[٢٧].

وأيضًا لم يستطع برنادوت خلال لقائه مع شرتوك Shertok وزير خارجية حكومة إسرائيل المؤقتة في ٢٦ يوليو ١٩٤٨م أن يحصل على إجابة واضحة حول موقف الحكومة الإسرائيلية من مسألة تجريد القدس من السلاح [٢٨].

وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل برنادوت جهوده لدى الطرفين من أجل تجريد مدينة القدس من السلاح، ففي١٠أغسطس ١٩٤٨م عقد مؤتمر بالقدس برئاسة برنادوت وبحضور عبد الله التل قائد القوات العربية بالقدس، وتقي الدين الصلح من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقناصل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وفرنسا، كما حضره مندوبون عن لجان الهدنة وبعض المراقبين العسكريين.

وكانت وجهة النظر العربية أن سحب القوات العربية النظامية من مدينة القدس يعرضها لخطر العدوان عليها من العصابات الإرهابية الصهيونية، والمعلوم أنها مصممة على الاستيلاء على جميع المدينة، وقد أثبتت الحوادث صحة مخاوف العرب من هذه الناحية.

وعلى كلٍّ، فقد قدم العرب لبرنادوت في ١٩٤٨/٨/١١م مشروع اقتراح وافقوا بمقتضاه على مبدأ تجريد القدس من السلاح، وجاءت موافقتهم مقترنة ببعض الشروط التي تحفظ حقوقهم من الضياع [٢٩].

وأما اليهود، وكما ذكر برنادوت في تقريره إلى مجلس الأمن في ١٩٤٨/٨/١٩م، فعلى الرغم من أن السلطات اليهودية كانت قد ذكرت أول

الأمر أنها لا تستبعد نزع السلاح من القدس، إلا أنها لم تظهر في الواقع استعداده القبول المبدأ.

وفسر برنادوت الموقف اليهودي بأنه راجع إلى اعتبارات سياسية خاصة بنظام القدس مستقبلاً أكثر من رجوعه إلى اعتبارات حربية [٣٠].

وحينما وضع برنادوت مقترحاته النهائية في ١٩٤٨/٩/١٦م أوصى فيها بوضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يُعطى للعرب واليهود أكبر مدى من الإدارة المحلية، وعلى أن تضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة لمن يرغب في زيارتها[٣١].

وقد رفض العرب واليهود مقترحات برنادوت، وبالنسبة لليهود فقد رفضوها، لأنها تأخذ القدس منهم، وانكشف الوجه الحقيقي للأطماع الصهيونية تجاه القدس، فعندما اقترح برنادوت ــ في مقترحاته الأولى ــ ضم القدس إلى الإقليم العربي تمسك اليهود بمسألة تدويل القدس كما نص عليها قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧م، ولما فرضت إسرائيل واقعًا جديدًا على أرض فلسطين من خلال مكاسبها العسكرية في حرب فلسطين ١٩٤٨م، رفضت مقترحات برنادوت النهائية الخاصة بوضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

والجدير بالذكر أن اليهود لم يكتفوا برفض مقترحات برنادوت بل قاموا باغتياله على يد عصابة شتيرن في مدينة القدس في١٩٤٨/٩/١٧م.

ثالثًا- مساعي لجنة التوفيق لحل قضية تدويل القدس

إذا كانت أحداث حرب فلسطين ١٩٤٨م قد أسفرت عن سيطرة إسرائيل على القدس الجديدة وبقاء القدس القديمة بيد القوات الأردنية، فإن هيئة الأمم المتحدة ظلت متمسكة بقرارها الخاص بتدويل القدس؛ ولذا فقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ والصادر في١٩٤٨/١٢/١١م على وجوب حماية

جميع الأماكن المقدسة وتأمين حرية المرور لها طبقًا للحقوق الراهنة والأعراف التاريخية، وتكون الترتيبات المحققة لهذه الغاية تحت إشراف الأمم المتحدة الفعال، كما نص القرار على إنشاء لجنة التوفيق الدولية، والتي من مهامها أن تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في دور انعقادها الرابع مقترحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس بنفس الحدود الواردة في قرار الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩م[٣٢].

ولا شك أن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨م، قد ألقت بظلالها على الموقف العربي في الدفاع عن حقوقه المشروعة ضد الأطماع الصهيونية، وجاءت قضية القدس في مقدمة القضايا التي شهدت تحولاً في موقف العرب تجاهها، فبعد أن كان العرب يرفضون تقسيم فلسطين وتدويل القدس رفضًا تامًا، أبدت الدول العربية استعدادها للتعاون مع لجنة التوفيق لإنجاز مهمتها فيما يتعلق بتدويل القدس.

وتكونت لجنة التوفيق المؤلفة من مارك ايثردج Ethridge, Mark من الولايات المتحدة الأمريكية، وكلود دي بواسنجيه De Boisanger من فرنسا، ويالتشين Yalchin من تركيا، وقد بدأت عملها بالتعاون مع دول الجامعة العربية، فعقدت أولى اجتماعاتها بالقدس في ١٩٤٩/٢/٣م[٣٣]، كما طارت إلى عدة عواصم عربية لتبادل الآراء حول تنفيذ مهمتها، فوصلت إلى القاهرة في١٩٤٩/٢/١٣م، واجتمع رئيسها في ذلك الشهر يالشتين بأمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام، وتحدث معه عن مهمة اللجنة ثم بسط له حاجة البلاد العربية إلى التضافر والتعاون وأن هذا يقتضي السلم في فلسطين لتستطيع اللجنة أن تعمل، وعند الحديث عن قضية القدس، شرح أمين الجامعة نظرية العرب بوجوب الاحتفاظ بعروبتها[٣٤]. كما استمعت لجنة التوفيق لرؤية مصر تجاه قضية القدس، حيث أكدت مصر أن القدس لا

تحتاج إلى تدويل، فقد ظلت تحت الحماية العربية لعدة قرون، ومصر ترغب في استمرار ذلك، كما أشارت مصر إلى احترام العرب لقرارات الأمم المتحدة [٣٥].

وبعد أن استكملت لجنة التوفيق زيارتها لبعض العواصم العربية ومنها عمان وبغداد، دعت الدول العربية إلى عقد مؤتمر في بيروت في ٢١ مارس ١٩٤٩م، وقد حضره وفود من كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن والسعودية والعراق.

ورأت الوفود العربية أن تجتمع لتنسيق خطتها، وتوحيد وجهات نظرها، وعقد لهذه الغاية اجتماعًا بكامل هيئتها بوزارة الخارجية اللبنانية صباح يوم ٢١مارس، ناقشت خلاله أبعاد القضية الفلسطينية، وعند تناول مسألة مستقبل مدينة القدس، أشار توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني إلى أنه ذكر لأعضاء لجنة التوفيق في حديثهم الخاص معه بأن شرق الأردن ترى أن تكون القدس بما فيها الأماكن المقدسة عربية، وأن شرق ليس مستعدًا لسحب جنوده من القدس حتى ولو قبل اليهود تدويلها، وأن لليهود في القدس الجديدة مائة ألف أغلبهم شبان مدربون على القتال يمكنهم الاستيلاء على القدس، واللجنة غير قادرة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بتدويل القدس لأنها لا تمتلك قوة تفرض التدويل.

أما أحمد خشبة وزير الخارجية المصري، فقد أكد على أنه أوضح لبواسنجيه عضو لجنة التوفيق بأن الغرض المقصود من التدويل وهو كفالة حرية الوصول إليها، كان محققًا في عهد الحكم العربي، ولكن تدويلها يعرضها لأن تقع في يد اليهود، وعندئذ نواجه بالأمر الواقع الذي لا سلطان للأمم المتحدة عليه ولا قدرة لها على تغييره، أما إذا أرادت لجنة التوفيق بتدويل القدس زيادة في كفالة حرية الوصول إليها فلا مانع لدى مصر ولكن على شرط المحافظة على دوليتها.

وجاء رأي حميد فرنجيه وزير الخارجية اللبنانية مؤيدًا للموافقة على تدويل القدس، أما سوريا والعراق فقد تمسكتا برفض التدويل والإصرار على عروبة القدس[٣٦].

وعندما اجتمعت لجنة التوفيق مع الوفود العربية بكامل هيئتها بعد ظهر يوم ٢١ مارس ١٩٤٩م، أعادت الوفود العربية شرح موقفها بالنسبة لقضية القدس، فأكد رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني على أن تخوف العرب من الموافقة على تدويل القدس يرجع إلى شكوكهم حول الضمانات الكافية لتنفيذه واستمراره.

وتأييدًا لذلك، فقد أكد وزير الخارجية المصري على أن مصر أبدت موافقتها على تدويل القدس شريطة أن تكون هناك ضمانات بأن القدس سوف تظل دائمًا مدينة دولية.

وأما الأردن، فقد أوضح توفيق أبو الهدى بأن بلاده لا تستطيع قبول مسألة الإشراف الدولي على مدينة القدس بدون التأكد من وسائل تنفيذه، وكذلك التعرف على الضمانات الدولية التي سوف تكفل أمنها، وأيضًا أمن السكان العرب بالقدس.

وعلى الرغم من تمسك العراق برفض مسألة تدويل القدس، إلا أن رئيس الوفد العراقي عوني الخالدي أخبر لجنة التوفيق بأن لديه تعليمات جديدة من حكومته فحواها أن الحكومة العراقية لم تعترض على خضوع القدس للإشراف الدولي إذا توافرت الضمانات الكفيلة بتحقيق هذا الأمر واستمراره.

وتحفظ الوفد السعودي على إبداء رأيه حول الموافقة على تدويل القدس، وذلك حتى يتضح الموقف بشأن وضع نظام دولي دائم لمنطقة القدس، وأيضًا الضمانات التي سوف تقدم لحماية العرب بالقدس، وكذلك وقف الهجرة اليهودية إلى المدينة المقدسة.

وأيضًا أبدى الوفد السوري رغبته في إرجاء اتخاذ موقف من مسألة تدويل القدس حتى يتم وضع القانون الأساسي لنظام الحكم الدولي بالقدس [٣٧].

وبحسب تقرير لجنة التوفيق عن مباحثاتها مع الوفود العربية في بيروت حول مسألة القدس، فقد خرجت اللجنة من هذه المباحثات بنتيجة مجملها أن العرب ليس لديهم مانع في مسألة تدويل القدس، وذلك إذا ما توافرت الضمانات الكافية بتحقيق ذلك واستمراره [٣٨].

واختلف موقف اليهود من قضية القدس عن الموقف العربي ، حيث أعلنت حكومة إسرائيل عن رفضها لمشروع تدويل القدس، إذ صرح بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل بأن إسرائيل لا يسعها "لأسباب تاريخية وسياسية ودينية أن تقبل هذا المشروع" [٣٩].

كما أبلغت تل أبيب لجنة التوفيق معارضتها لتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة إذا لم يسبق ذلك صلح نهائي مع العرب [٤٠].

وإزاء التباين الشديد بين موقفي العرب واليهود، دعت لجنة التوفيق حكومات كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان إلى جانب حكومة إسرائيل(*) إلى عقد مؤتمر في لوزان بسويسرا في ١٩٤٩/٤/٢٦م، ولم توجه اللجنة الدعوة إلى جامعة الدول العربية لإيفاد ممثل عنها لحضور المؤتمر.

وفي لوزان – ومن خلال المحادثات التمهيدية للمؤتمر– أعاد الوفد الإسرائيلي تأكيد موقف إسرائيل الرافض لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ما لم يتم عقد صلح بينها وبين العرب، ولذلك دعا الوفد الإسرائيلي إلى الدخول أولاً في مناقشة القضية الأساسية للسلام قبل الدخول في مناقشة القضايا الخاصة كاللاجئين والقدس، كما ربط الوفد الإسرائيلي بين التقدم في محادثات لوزان وبين الانتهاء من

عقد اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، والتي كانت جارية في ذلك الوقت في جزيرة رودس(*).

وجاء رد لجنة التوفيق على ما طرحه الوفد الإسرائيلي بأن العرب لم يأتوا إلى لوزان لكي يتفاوضوا حول السلام، ولكنهم وافقوا على إجراء مباحثات لكي يحددوا إمكانية تحقيق سلام من عدمه.

وأشارت لجنة التوفيق إلى أن مناقشة قضايا القدس واللاجئين وباقي القضايا الأخرى وإحراز تقدم بها، هو ما سيؤدي إلى إيجاد تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل(٤١).

وعلى الجانب الآخر، أكد عبد الشافي اللبان عضو الوفد المصري بالمؤتمر في محادثاته التمهيدية مع لجنة التوفيق بأن تنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين وقضية القدس يعد من أهم شروط مصر لتحقيق السلام(٤٢).

وفي ١٩٤٩/٤/٣١، اجتمعت الوفود العربية المشاركة في مؤتمر لوزان لأول مرة بعد أن اكتمل عقدها(٤٣). واتفقت كلمتهم على أن يكون عملها مع لجنة التوفيق مقصورًا على تبادل وجهات النظر معها وألا يتعداها إلى سواها، وأن تكون مباحثاتهم على أساس القرار الذي وضعته الأمم المتحدة في الحادي عشر من ديسمبر١٩٤٨م بإعادة اللاجئين وتدويل القدس، وعلى أساس بحث القضية الإقليمية بحثًا يتفق مع حقوق العرب ومقتضيات القانون الدولي(٤٤).

وفي الجلسة الأولى لاجتماع لجنة التوفيق مع الوفود العربية في لوزان صرح المندوبان اللبناني والمصري عن موافقة العرب للتعاون مع اللجنة ورغبتهم في السلام، وقد أكدت الوفود العربية أن حل مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس أمر ضروري قبل الدخول في محادثات سلام(٤٥).

وفي تلك الأثناء كانت إسرائيل متقدمة بطلب للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، وقد أوصى شارل مالك مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة بأن يتم إرجاء النظر في طلب إسرائيل إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة التي ستعقد في خريف ١٩٤٩، وذلك لمعرفة ما إذا كانت إسرائيل تنوي أن تقبل التوصيات الخاصة بتدويل القدس والسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. كما اقترح شارل مالك أن توافي لجنة التوفيق المنعقدة في لوزان الجمعية العامة في شهر سبتمبر القادم بتقرير عن هاتين المسألتين، ثم قال: "وجدير بالذكر هنا أن إسرائيل تعد القدس جزءاً من دولتها وقد أنشأت فيها عدة مصالح حكومية" (٤٦).

ولم يكتف شارل مالك بذلك، بل هدد بانسحاب لبنان من مؤتمر لوزان إذا انضمت إسرائيل إلى هيئة الأمم المتحدة، وأضاف قائلاً: "لن يكون لمحادثات لوزان أي معنى أو فائدة إذا ضمت إسرائيل إلى الهيئة قبل تنفيذها توصيات الجمعية العامة بشأن تدويل القدس وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم".

وتحدث إيبان Eban مندوب إسرائيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فأوضح أن بلاده على استعداد للموافقة على تدويل القدس بحيث يكون هذا النظام مقصورًا على حماية الأماكن المقدسة والإشراف عليها (٤٧).

ولقى طلب إسرائيل للانضمام للأمم المتحدة معارضة مندوبي الدول العربية ومندوبي دول أخرى، وذلك لاتهامهم إسرائيل بعدم احترام قرارات الأمم المتحدة وإهدار دم وسيطها الكونت برنادوت، وعدم إجراء التحقيق اللازم بشأنه فطلبت الجمعية العامة توكيدًا من ممثلي إسرائيل بالاستعداد لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة كعودة اللاجئين وتدويل القدس وتعقب قتلة برنادوت، فبادروا إلى إعطاء ذلك التوكيد مما ساعد على موافقة أكثرية الجمعية العامة على قبول إسرائيل في الأمم المتحدة في ١٢ مايو ١٩٤٩م، ولم يسع اليهود وهم يؤكدون للأمم المتحدة من أجل

قبولهم فيها استعدادهم لاحترام قراراتها، إلا قبول قرارات الأمم المتحدة أساسًا للمباحثات في لوزان، فوقعوا مع لجنة التوفيق في ١٢ مايو ١٩٤٩ أي في ذات اليوم الذي تقرر فيه قبولهم ميثاقًا سمي بروتوكول لوزان [٤٨].

ولقد قام والتر إيتان بالتوقيع على برتوكول لوزان نيابة عن إسرائيل، أما العرب، فقد وقع عبد المنعم مصطفى عن مصر، وفوزي الملقي عن الأردن، وفؤاد عمون عن لبنان، وعدنان الأتاسي عن سوريا [٤٩].

ولما كان تدويل القدس أحد بنود بروتوكول لوزان[*]، فقد جاء توقيع الوفود العربية ليوضح أنهم جميعًا يحبذون تدويل القدس وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، وذلك اقتناعًا منهم بأن التدويل إذا ما أُحيط بضمانات كافية حفظ للعرب حقوقهم وصان للمدينة قدسيتها التاريخية، وأما اليهود فقد تنكروا لبروتوكول لوزان الذي وقعوه وأبلغوا لجنة التوفيق أن القدس يجب أن تكون ضمن دولتهم، وأن توضع الأماكن المقدسة وحدها تحت الإشراف الدولي [٥٠].

وليس هذا بمستغرب بالنسبة للموقف الإسرائيلي من قضية تدويل القدس، وقد صرح به إيبان مندوب إسرائيل داخل الأمم المتحدة قبل أيام من توقيع بروتوكول لوزان، كما ذكرنا آنفًا، ولم يكن التوقيع على بروتوكول لوزان إلا لتمرير مسألة انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة.

وأما على الجانب العربي، فقد صرح عبد المنعم مصطفى رئيس وفد مصر في مؤتمر لوزان بأن العرب قدموا إلى لوزان للتعاون مع لجنة التوفيق في الاضطلاع بمهمتها من حيث إعادة اللاجئين وتنفيذ المشروع الخاص بتدويل القدس طبقًا لقرار هيئة الأمم المتحدة، وأضاف قائلاً: "وإذا أخفقت اللجنة في مهمتها فإن التبعة تقع على هيئة الأمم" [٥١].

وكانت الوفود العربية التي وقعت على بروتوكول لوزان قد كتبت مذكرة مشتركة إلى لجنة التوفيق نصها كما يلي: " إن الوفود العربية ترى أن توقيعها على بروتوكول ١٢ مايو ١٩٤٩ مع لجنة التوفيق يشير إلى اعتبار منطقة القدس منطقة دولية منفصلة وأنها أي الوفود العربية لا تزال متمسكة بنص ذلك البروتوكول في مجموعه معتبرة قضية القدس كجزء أساسي من المشكلة الفلسطينية بأكملها".

"ولقد سبق وأوضحت الوفود العربية أن إقامة النظام الدولي تحت سلطة هيئة الأمم المتحدة وحدها يتعارض مع مشروع إيجاد ممر مثل ذلك الممر الذي يصل القدس حاليًا ببقية الأراضي التي تقع تحت السيطرة اليهودية وهو وضع مخالف للتخطيط الإقليمي الموضح في الخريطة المرفقة ببروتوكول١٢ مايو ١٩٤٩" (٥٢).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد طالبت الوفود العربية لجنة التوفيق بوجوب إلغاء كافة الإجراءات والممارسات التي اتخذتها إسرائيل في القدس كنقل بعض المصالح الحكومية إليها، باعتبار أن ذلك يخالف قرارات الأمم المتحدة التي تنص على تدويل القدس (٥٣).

وفي إطار مساعيها لإنجاح مهمتها، وضعت لجنة التوفيق أسئلة حول القدس تستفسر عن موقف الوفود العربية منها وعن النظام المفضل الذي تريده لها، فكتب الوفد اللبناني الإجابة عنها، وأوضح أن التدويل هو النظام الذي يتفق من حيث المبدأ والواقع مع قرار هيئة الأمم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٩ وأن القدس ميراث للإنسانية كلها، وأن وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة يجب أن يرافقه إنشاء مجالس محلية تمثل فيها إرادة السكان، وأنه لا بد من تجريد المدينة من السلاح ومن إزالة الممرات الحربية التي أنشأها اليهود بين مناطقهم وبين المدينة ووضع جميع الضمانات اللازمة لتفادي وقوع الاعتداء عليها.

ونوقش المشروع اللبناني في جلسة لجنة التوفيق فأيدته بقية ممثلي الوفود العربية وصرح مندوبا مصر وسوريا بأنهما يعتمدانه، وأعطى المندوب الأردني تصريحًا ذكر فيه: " أنه وقع بروتوكول ١٢مايو الذي ينطوي على خريطة لمنطقة القدس باعتبارها منطقة دولية مستقلة وهو يؤيد هذا البروتوكول الذي جاء مطابقًا لتوصية الأمم المتحدة ويرى أن قضية القدس يجب أن تُحَل مع سائر نواحي القضية الفلسطينية"(٥٤).

وأمام الرفض الإسرائيلي لمسألة تدويل القدس وقفت لجنة التوفيق عاجزة، وسجلت في تقريرها إلى الأمم المتحدة عدم تقدم المحادثات منذ أن بدأت في لوزان، وذلك بسبب تمسك كل فريق بآرائه في مشكلات اللاجئين والحدود والقدس(٥٥).

وخيم اليأس على مؤتمر لوزان بسبب الموقف الإسرائيلي، ورأت لجنة التوفيق التي لم تستطع أن تفعل شيئًا جديًّا أن توقف نشاطها مؤقتًا بناء على اقتراح أمريكي ليتسنى لمندوبي العرب وإسرائيل الاتصال بحكومتهم، على أن يستأنف المؤتمر اجتماعاته في ١٨ يوليو ١٩٤٩(٥٦).

ومع اقتراب استئناف مؤتمر لوزان لأعماله، أعطت وزارة الخارجية المصرية تعليماتها إلى وفدها بلجنة التوفيق، وذلك بشأن موقف مصر من القضايا المطروحة بالمؤتمر.

وجاء فيها فيما يتعلق بقضية القدس، التأكيد على المطالبة بتدويل القدس تدويلاً صحيحًا وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، بحيث يتناول التدويل جميع منطقة القدس كما حددت في ذلك القرار، وبكيفية تبعد عنها كل احتمال لتقسيمها مع المطالبة بتجريدها من السلاح وإخلائها من القوات اليهودية، إذ أن المقصود من التدويل إبعاد قوات الجانبين عن بعضهما وإزالة كل عائق يقف في وجه زيارة الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها.

وأكدت تعليمات الخارجية المصرية على "أن سياسة الحكومة المصرية في هـذه المرحلة هي استمرار التعاون مع اللجنة إلى أبعد حدود التعاون والتماس كل وسـيلة لاستمرار اللجنة في أداء مهمتها" (٥٧).

ومع حرص مصر والدول العربية على التعاون مع لجنة التوفيق لإنجاح مهمتها، إلا أنه عندما استأنفت لجنة التوفيق نشاطها في لوزان في ١٨ يوليو ١٩٤٩، لم تتمكن اللجنة من إحراز أي تقدم في مباحثاتها بسبب الموقف الإسرائيلي الـرافض لتنفيـذ قرارات الأمم المتحدة، ومنها تدويل القدس.

ومع ذلك، فقد قامت الوفود العربية في لوزان بتقديم مذكرة إلى لجنة التوفيق في ١٩٤٩/٨/٢٩ بشأن قضية تدويل القدس، حيث أكدت على أن الوفود العربية لم تدخر جهدًا لحل مشكلة القدس، وحرصت على تقديم ردودها على أسئلة لجنـة التوفيق فيما يتعلق برؤيتهم لحل مشكلة القدس.

وأشارت الوفود العربية في مذكرتها إلى أنه على الرغم من قناعتهم بأن وجود منطقة القدس تحت السيطرة العربية سيكون بالتأكيد أكثر أمنًا، وسـيحافظ علـى سلامة الأماكن المقدسة، وأيضًا أمن وسلامة كـل القـاطنين بالقـدس، إلا أنهـم سيتعاونون من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة (٥٨).

وعلى الرغم من ذلك، فلم تعر لجنة التوفيق لرأي الوفود العربية أي اهتمام، وأعدت مشروعًا في الأول من سبتمبر ١٩٤٩، أقل ما يقال فيه أنه يتعـارض مـع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة روحًا ونصًا ويهدم فكرة التدويل ذاتها. فالعيب الجوهري في هذا المشروع أنه يرمي إلى تقسيم منطقة القدس، ويكتفي بالنص علـى حماية الأماكن المقدسة، وكان من رأي لجنة التوفيق أنه يجب عمل حـساب للحالـة الواقعية السائدة في القدس، وأن أي نظام دولي لا بد أن يرتكـز إلى هـذه الحالـة الأساسية لكي تتهيأ له فرصة النجاح (٥٩).

وفي الواقع، لقد جاء مشروع لجنة التوفيق متأثرًا بالأمر الواقع في مدينة القدس، فقد دعا المشروع إلى تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق، منطقة تخضع لإدارة إسرائيل وهى القدس الغربية، ومنطقة تخضع للأردن وهى القدس الشرقية، أما المنطقة الثالثة فتشمل الأماكن المقدسة وهذه توضع تحت الإشراف الدولي [٦٠].

وبعد أن رفعت اللجنة مشروعها حول تدويل القدس في تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/٩/٤ [٦١]، وإزاء حالة الجمود التي أصابت المحادثات في لوزان لم يكن أمام لجنة التوفيق إلا أن تخبر الوفود العربية في لقائها الأخير معهم في ١٩٤٩/٩/١٢ قرارها بوقف المحادثات في لوزان على أن تستأنف في نيويورك في ١٩٤٩/١٠/١٥، وقد أبدت الوفود العربية تحفظها على نقل المحادثات إلى نيويورك، كما أبدت اعتراضها على قيام اللجنة برفع مشروعها حول القدس دون عرضه عليهم لدراسته وإبداء الرأي فيه [٦٢].

وعلى أية حال، فقد شهدت تلك الفترة تطورات كثيرة فيما يتعلق بقضية تدويل القدس، ففي الوقت الذي سعت فيه السياسة العربية إلى التمسك بالقرارات الدولية الخاصة بتدويل القدس، خرج الأردن عن هذه السياسة، فقد أعلن الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن رفضه لتدويل القدس، وصرح بأن المدينة المقدسة لن تصبح دولية إلا بعد أن يكون جثة هامدة كما ذكر أنه لن يتنازل عن القدس لأنه دافع عنها خلال حرب فلسطين، وأن جنوده ماتوا فيها [٦٣].

وانضمت العراق إلى الأردن في موقفها الرافض لتدويل القدس، ففي اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أوائل أكتوبر ١٩٤٩، لمناقشة مشروع تدويل القدس بمناسبة عرضه على الأمم المتحدة، تقرر تشكيل لجنة من الخبراء لتدرس القضية الفلسطينية وتقدم إلى اللجنة السياسية تقريرًا لمقترحاتها.

واجتمعت هذه اللجنة وقدمت تقريرها المطلوب، وقررت – بأكثرية الآراء فيما يتعلق بموضوع تدويل القدس– تأكيد التدويل الصحيح وتفادي العيوب البارزة في مشروع لجنة التوفيق، وقد أبرقت الدول العربية إلى وفودها بذلك مع إعلامها بأن العراق والأردن متمسكان برفض التدويل، وطلبت إليها إبداء ما يعنّ لها من ملاحظات أثناء بحث المشروع مفصلاً وإيقافها على تطور الموقف (٦٤).

ولم يكتف الملك عبد الله برفضه لتدويل القدس، بل قام بمخاطبة ملوك ورؤساء الدول الإسلامية من أجل مؤازرته في مقاومة مسألة تدويل القدس (٦٥).

وتلخص المفوضية الأردنية الهاشمية بمصر الموقف الأردني بشأن تدويل القدس في خطاب لها إلى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٣م، إذ ذكرت أن الرسالة التي وجهها الملك عبد الله في الأول من نوفمبر ١٩٤٩ إلى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية بشأن تأييد المملكة الأردنية في معارضتها لتدويل القدس، كانت بسبب أن النتائج التي آلت إليها حرب فلسطين ١٩٤٨م، جعلت المملكة الأردنية تتحمل وحدها العبء العسكري في القدس، ونظرًا لاستعدادات الخصم المتزايدة، فقد رأت المملكة الأردنية أن تعلن عن عزمها عدم ترك البلاد التي دافعت عنها عرضة لنتائج التدويل المخيفة بالنسبة لسلامة الأردن لاعتقادها الجازم بأن ذلك لا يضمن حمايتها من الاستيلاء اليهودي (٦٦).

وأيًا كانت الدوافع وراء التحول في الموقف الأردني حيال قضية تدويل القدس، فإن ذلك لم يمنع من حدوث تحرك عربي واسع لحشد أكبر عدد من المؤيدين لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتدويل القدس.

فقد تعددت المساعي العربية التي بذلتها الدبلوماسية العربية في تلك الفترة من أجل ضمان دعم وتأييد الفاتيكان لقضية تدويل القدس؛ وذلك نظرًا لما له من نفوذ روحي وتأثير على العالم المسيحي.

وقد أسفرت هذه المساعي عن قيام الفاتيكان بمخاطبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق سفاراتها ومفوضياتها مبينًا رأيه في وجوب وضع نظام لتدويل القدس تدويلاً حقيقيًّا [٦٧].

وإلى جانب ذلك، فقد قام ممثلو الدول العربية بالخارج، وخاصة لدى العالم الإسلامي، بجهد كبير من أجل تأييد وجهة النظر العربية بشأن تدويل القدس [٦٨].

وفي إطار هذه المساعي العربية المبذولة، قامت مصر بتقديم اقتراح إلى مجلس الأمن بشأن تجريد مدينة القدس من السلاح، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٩/١٢/١١، بيد أن مجلس الأمن عند مناقشته للاقتراح قرر إرجاء النظر في هذه المسألة إلى أجل غير مسمى، على أن تظل مدرجة في جدول أعماله، إلى أن تتقدم لجنة التوفيق بتقريرها إلى الجمعية العامة[٦٩].

وعندما عرض مشروع لجنة التوفيق على دور الاجتماع العادي الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في جنيف ١٩٤٩م، هاجمته الوفود العربية ووفود دول أمريكا اللاتينية ووفود الكتلة السلافية، قائلة إنه مخالف لفكرة التدويل من أصلها، وطالبت التمسك بالتدويل الصحيح الذي أوصت به الجمعية العامة في عامي ١٩٤٨/٤٧.

واحتدم النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن مندوب إسرائيل أن حكومته ترفض اقتراحات لجنة التوفيق، وترفض إخراج مدينة القدس من نطاق الدولة اليهودية، وترفض تجريد المدينة من السلاح، وترفض تدويلها، وأعلن استعداد حكومته للتعهد أمام هيئة الأمم بصيانة الأماكن المقدسة وعدم التفرقة بين الأجناس والأديان في زيارتها، وقال: "إن أقصى ما توافق عليه حكومته هو وجود مندوب دولي للإشراف على الصيانة والزيارة والعبادة لأتباع الأديان الثلاثة" [٧٠].

أما موقف الدول العربية، فقد قدم مندوبوها تعديلات لمشروع لجنة التوفيق تتضمن وجوب عودة سكان منطقة القدس إليها، وإيجاد ممر دولي يربط القدس بيافا، وذكروا أنهم "إنما يقبلون التدويل اختيارًا لأهون الشَرَّين مع أن الحق والمنطق يقضيان بوجوب السيادة العربية عليها".

ولم يشترك مندوب العراق في تقديم التعديلات المذكورة لأن رأي حكومته كان مخالفًا للتدويل، وأصر على عروبة القدس، كما دعى مندوب الأردن إلى الكلام مع أنها ليست عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، ولكن بوصفها طرفًا ذا علاقة ويحتل قسمًا من القدس، فأعلن باسم حكومته رفض التدويل والتجريد واستعداد دولته لحماية الأماكن المقدسة والقدرة على ذلك [٧١].

وواصلت الوفود العربية جهودها لتأييد قضية تدويل القدس، وأيضًا لنسف الاقتراح الإسرائيلي الداعي لقصر التدويل على الأماكن المقدسة، فألقى كامل عبدالرحيم سفير مصر بواشنطون ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة خطابًا أعلن فيه معارضة الحكومة المصرية لمشروع لجنة التوفيق لتدويل القدس، وذلك لأن المشروع ليس إلا اعترافًا بالأمر الواقع هناك [٧٢].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد صرح عبد المنعم مصطفى مندوب مصر في اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة بأن الاقتصار على تدويل الأماكن المقدسة سيكون أكبر خطأ ترتكبه هيئة الأمم، فالقدس كلها أرض مقدسة، وأن قيام ثلاث سلطات في المدينة سيؤدي ولا شك إلى صدام بينهما [٧٣]. وكان شارل مالك رئيس وفد لبنان لدى الأمم المتحدة قد اعترض على الاقتراح الإسرائيلي بقصر التدويل على الأماكن المقدسة، وصرح "بأنه إذا لم يتم تدويل القدس في الدورة الحالية للجمعية العامة، فإن إسرائيل ستواجه هيئة الأمم بالأمر الواقع" [٧٤].

وعلى الرغم من الضغوط العديدة التي مُورست داخل الأمم المتحدة لمنع صدور قرار التدويل، إلا أن الجمعية العامة اتخذت في ١٩٤٩/١٢/٩ قرارًا أكدت فيه عزمها على وضع منطقة القدس تحت نظام دولي دائم يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها، وعهدت الجمعية العامة في هذا القرار إلى مجلس الوصاية من جديد، بالاضطلاع بأعباء المسئوليات التي تتطلبها السلطة القائمة بالإدارة، وبأن يضع لهذا الغرض (دستور القدس) مع صرف النظر عن الأحكام التي لم يعد تطبيقها ممكنًا[٧٥].

واعتبرت الدول العربية أن صدور قرار التدويل من الجمعية العامة في ١٩٤٩/١٢/٩يعد نصرًا كبيرًا للدول العربية، وصرح شارل مالك "بأن على العرب جميعًا تأييد خطة التدويل، وألا يدخروا وسعًا لإقناع الملك عبد الله بوجوب التعاون معهم في هذا الصدد" [٧٦].

ويذكر أن العراق أعطى صوته لتدويل القدس، وصرح فاضل الجمالي رئيس وفد العراق لدى الأمم المتحدة بأن بلاده فعلت ذلك من أجل وحدة العرب، والتي يستطيعون من خلالها تحويل القدس وفلسطين إلى مناطق عربية مرة أخرى[٧٧].

رابعًا– جهود مجلس الوصاية تجاه وضع دستور القدس

سارع مجلس الوصاية المؤلف من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين وبلجيكا والعراق ونيوزلندا والفلبين والمكسيك وسان دومينجو إلى القيام بالمهمة الموكلة إليه، فاجتمع في دورة خاصة في نيويورك بدأت من ٨ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩م، ودعا مندوبي سوريا ومصر ولبنان إلى شهود الجلسات دون حق التصويت على اعتبار أنه لا صلة لها بالموضوع، كما دعا مندوبي الأردن وإسرائيل لإبداء آرائهما في النظام المراد وضعه على ذلك الاعتبار [٧٨].

وأصدر مجلس الوصاية قرارًا في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩م يشجب فيه قرار إسرائيل القاضي بنقل عاصمتها إلى القدس والبدء في تنفيذه واعتبر المجلس إجراءاتها هذه عرقلة لمهمة المجلس وطالبها بالرجوع عما قامت به [٧٩].

وقام روجر جارو Garreau, Roger رئيس مجلس الوصاية بإبلاغ نص القرار إلى الحكومة الإسرائيلية في ٢١ ديسمبر ١٩٤٩، كما طالبها بالامتناع عن كل ما يحول دون تنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩ [٨٠].

وجاء رد الحكومة الإسرائيلية إلى رئيس مجلس الوصاية في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٩، حيث ذكرت أن قرار مجلس الوصاية الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ لم يوافق عليه إلا خمسة أعضاء من المجلس، كما أشارت حكومة إسرائيل إلى أن بعض أعضاء مجلس الوصاية في أثناء مناقشة القرار أبدوا شكهم فيما إذا كان من حق مجلس الوصاية إرسال نداء مباشر لحكومة إسرائيل في هذا الخصوص[٨١].

ولما انتهت اجتماعات مجلس الوصاية في دورته الخاصة السابقة اتضح أن التوفيق لم يحالف مهمته لسببين:

الأول– أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أحرزتا نجاحًا مرموقًا في حمل أعضاء المجلس على الاعتقاد بأن تدويل القدس مهمة عسيرة يتعذر الاضطلاع بها حيال ما يبدو من معارضة إسرائيل والأردن فضلاً عن أن المجلس لا يمتلك القوة التي تمكنه من فرض هذا التدويل.

الثاني– أن إسرائيل ردّت في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٩ على قرار المجلس برفض إعادة حكومتها وبرلمانها من القدس [٨٢].

وأرجأ مجلس الوصاية اجتماعاته في نيويورك، وقرر أن يستأنفها في جنيف في أواخر يناير ١٩٥٠م، كما تم تكليف رئيس المجلس بإعداد مشروع لدستور القدس يتخذ أساسًا للعمل عند استئناف المجلس لاجتماعاته [٨٣].

وبدا واضحًا في تلك الفترة، أن المعركة السياسية التي تخوضها الدبلوماسية العربية من أجل قرار مشروع تدويل القدس لم تنته بعد، وأن أمامها مهمة صعبة بسبب الضغوط الصهيونية والغربية التي كانت تمارس ضد مسألة التدويل.

وقبل عقد اجتماعات مجلس الوصاية في جنيف في يناير ١٩٥٠م، قامت لجنة فلسطين بجامعة الدول العربية بدراسة دستور منطقة القدس الذي أعده مجلس الوصاية في أبريل ١٩٤٨م، وأبدت عليه بعض الملاحظات لمصلحة العرب (٨٤).

ولما استأنف مجلس الوصاية اجتماعاته في جنيف في يناير ١٩٥٠م، قدم جارو رئيس المجلس للأعضاء المشروع الذي أعده، فجاء المشروع راميًا إلى تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق: إحداها عربية والثانية يهودية والثالثة دولية (٨٥).

وهاجمت الوفود العربية مشروع جارو، فتحدث عبد المنعم مصطفى مندوب مصر لدى مجلس الوصاية في جلسة المجلس بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦م، فذكر أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩م أقر وحدة منطقة القدس، واستبعد كل فكرة للتقسيم أو التنافس على السيادة.

وأن مقصد الأمم المتحدة الذي كررته وأيدته مرارًا بشأن منطقة القدس، هو أن يكون لها كيان منفصل تحت سيادة الأمم المتحدة دون سواها. والعمل على تقسيم هذه المنطقة، كما اقترح رئيس المجلس أمرًا يتعارض مع إرادة الأمم المتحدة، وأضاف مندوب مصر قائلاً: "إن كل نظام لمنطقة القدس لا يصون وحدتها وتماسكها الإقليمي يتعدى التفويض المخول لمجلس الوصاية من الجمعية العامة ويصم عملها بالبطلان المطلق". وليس للمجلس أن يهتم في المرحلة الراهنة بالاعتبارات الخاصة بالتنفيذ، وما عليه إلا أن يقتصر على التفويض الصريح الصادر إليه وإتمام مشروع النظام المعد في أبريل ١٩٤٨م في حدود قرارات الجمعية العامة، وكل تأويل للمبادئ الواردة في هذه القرارات بما يتعدى سلطات المجلس، إنما يدفع الباب بعدم الاختصاص، كما أن

الهيئات المختصة بالأمم المتحدة والأحكام المناسبة من الميثاق تعاون المجلس إذا ما قامت عقبات في سبيل تنفيذ نظام تدويل المنطقة تدويلاً حقيقيًا (٨٦).

وكان فاضل الجمالي مندوب العراق لدى مجلس الوصاية قد تحدث في نفس الجلسة، فذكر أن العالم العربي لن يقبل مقترحات جارو الداعية إلى تقسيم القدس إلى ثلاث مناطق (٨٧)، وأضاف الجمالي أن مجلس الوصاية إذا لم يستطع القيام بالمهمة المكلف بها فعليه أن يعلن ذلك، ولا يتقدم بأي مقترحات أخرى، كما وصف مقترحات جارو بأنها تعرض السلام في الشرق الأوسط للخطر.

وعقب جارو على ذلك بأنه لم يقترح مشروعًا بل قدم مقترحات تتصل بالتفسير الذي قد يراه المجلس لقرار الجمعية العامة، موضحًا أن المجلس لديه الحرية في قبولها أو رفضها(٨٨).

وإلى جانب معارضة الوفود العربية، فقد عارض مشروع جارو بعض وفود الدول الأخرى كالصين والفلبين واعتبرته متعارضًا مع قرارات الأمم المتحدة التي تقضي بالمحافظة على وحدة منطقة القدس دون أى تقسيم، وطالبت بالمحافظة على وحدة المنطقة، بحدودها المقررة، فكان أن أسقط مشروع رئيس المجلس وأهمل(٨٩).

وفي تلك الأثناء، قرر مجلس الوصاية دعوة الأردن وإسرائيل للمثول في المجلس والإدلاء بآرائهما في مناسبة إعداد دستور منطقة القدس الدولية، وذلك رغم ما هو معروف وثابت لدى المجلس من معارضتهما لفكرة التدويل من أساسها وتمسكها بالأوضاع الحاضرة في القدس(٩٠).

والجدير بالذكر هنا، أن جارو رئيس مجلس الوصاية كان قد سعى إلى الحصول على موافقة كل من الأردن وإسرائيل على مقترحاته قبل عرضها على المجلس، ولكنه لم يفلح في مسعاه، فعندما عرض مقترحاته على أبا إيبان Abba, Eban مندوب

إسرائيل لدى الأمم المتحدة قوبلت بالرفض، كما سعى جارو لدى بريطانيا من أجل محاولة إقناع الملك عبد الله بقبول مقترحاته [٩١].

ولكن الحكومة البريطانية رأت أنها لا تستطيع أن تعد بممارسة الضغط على الملك عبد الله لقبول مقترحات جارو، إلا إذا كانت هذه المقترحات عادلة بالنسبة للأردن، كما أنها اشترطت موافقة إسرائيل عليها [٩٢].

ومن الواضح أن موقف كل من الأردن وإسرائيل من مسألة تدويل القدس، ارتبط بشكل كبير بمفاوضات الصلح التي كانت دائرة بين الطرفين في ذلك الوقت، والتي اقترح فيها الأردن إعادة الأحياء العربية بمدينة القدس إلى القسم الأردني، ولكن إسرائيل رفضت ذلك، وقالت إن إعادة الأحياء العربية مستحيل لأن اليهود سكنوها [٩٣].

وعلى أية حال، فقد حضر مندوبا الأردن وإسرائيل إلى اجتماعات مجلس الوصاية، ففي الجلسة الثامنة والعشرين للمجلس صرح مندوب الأردن بأنه يريد أن يعيد تأكيد قرار حكومته بأنها لن تبحث في أي موضوع يتعلق بتدويل القدس، كما صرح مندوب إسرائيل بأن حكومته مع معارضتها لمشروع تدويل القدس، إلا أنها على استعداد لقبول مبدأ مسئولية الأمم المتحدة المباشرة في الأماكن المقدسة، وتقبل المشاركة في مناقشات حول شكل ومضمون دستور خاص بالأماكن المقدسة، كما تقبل تصريحات ملزمة أو اتفاقات تضمن حرية العبادة والحرية التامة في ممارسة التعليم الديني وحماية المؤسسات الدينية [٩٤].

ولا يخفى أن ترديد الاقتراح الإسرائيلي الداعي إلى قصر التدويل على الأماكن المقدسة ارتبط بوقوع هذه الأماكن في القدس القديمة، والتي كانت تقع تحت سيطرة الأردن، وهو ما يعني عدم تنازل إسرائيل عن الأراضي التي تحت سيطرتها.

وأما الأردن الذي تحول موقفه من تأييد تدويل القدس، إلى رفضه رفضًا تامًا، بدعوى أنه لا يأمن على القدس في حال تطبيق التدويل، وذلك بسبب الأطماع الإسرائيلية، فهل كان الملك عبد الله يشعر بالأمان على القدس وهو يتفاوض مع إسرائيل حول تقسيمها؟!! أم أن المصالح الشخصية والأطماع هي التي جلبت على القدس وعلى فلسطين كل المصائب.

ومن ناحية أخرى، فعندما بدأ مجلس الوصاية في بحث مواد دستور القدس، تحدث ممثل بلجيكا قائلاً: "إن معارضة السلطتين المحتلتين الآن لمنطقة القدس لفكرة التدويل وامتناعهما عن التعاون في هذا السبيل عنصر جوهري يجب على مجلس الوصاية أن يأخذه بعين الاعتبار الكلي عند إعداد دستور مدينة القدس"، وكان هدف ممثل بلجيكا تعطيل فكرة التدويل من أساسها، والاستعاضة عن المنطقة العربية، كما وردت حدودها في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعاقبة بمنطقة أقل منها رقعة ومساحة تكون مطابقة للمنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات الأردنية.

وبُذل في هذا السبيل جهود كبيرة ومناورات كانت الوفود العربية والوفود المناصرة لها تردها بحجج قوية متمسكة بقرارات الأمم المتحدة، ومعلنة أن لا اختصاص للمجلس في إحداث أي تعديل في هذه القرارات، وأنه إن تجاوزها كان عمله مشوبًا بعدم الاختصاص، وقد انتهى الأمر بتراجع بلجيكا ومضى المجلس في بحث دستور منطقة القدس الذي أعده في أبريل ١٩٤٨م[٩٥].

وقد انتهى مجلس الوصاية إلى إقرار دستور منطقة القدس الدولية في ٤ أبريل ١٩٥٠م، والذي تضمن:

- شمول التدويل مدينة القدس والمنطقة الداخلة في حدود التدويل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تجريد منطقة القدس من السلاح.

- قيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم المتحدة على رأس الإدارة.
- قيام مجلس تشريعي يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود بمقاعد متساوية ليساعد الحاكم العام الذي له حق الفيتو، وفي الدستور أحكام تتعلق بالأماكن المقدسة وزيارتها، وبالتعليم والاقتصاد وتأليف سلطات محلية عربية ويهودية ذات استقلال ذاتي لتصريف الشئون العمرانية والإدارية والبلدية.

وتمكنت الوفود العربية من حمل المجلس على وضع ملحق يوجب على الحاكم العام عقب الدستور المبادرة إلى إعادة النازحين عن القدس بسبب الحرب وإسكانهم ودفع التعويضات التي يستحقونها، واعتبار كل من كان متوطنا منطقة القدس يوم إقرار التقسيم، أي في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م من أهلها الذين يحق لهم التمتع بأحكام هذا الملحق (٩٦).

وفي الاجتماع نفسه وافق مجلس الوصاية على قرار يدعو فيه رئيس المجلس إلى تقديم نص الدستور إلى الدولتين اللتين تمثلان مدينة القدس ويدعوهما إلى تقديم تعاونهما التام، وأن يعرض رئيس المجلس تقريرًا بهذه المسائل إلى مجلس الوصاية خلال دور انعقاده العادي السابع (٩٧).

ولكن مجلس الوصاية لم يتخذ الخطوات التي نص عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٩م، بشأن تنفيذ الدستور وتزويد منطقة القدس بالأجهزة التشريعية والقضائية والإدارية التي نص عليها الدستور، كما لم يعين المجلس محافظ منطقة القدس مرجئا النظر في هذه الإجراءات جميعًا إلى دور اجتماعه الذي سيعقد في نيويورك ابتداء من أول يونيو ١٩٥٠م (٩٨).

وعندما بدأ مجلس الوصاية مناقشاته حول دستور القدس في نيويورك دور انعقاده العادي في الأول من يونيه ١٩٥٠م، وخلال الاجتماع الثاني للمجلس في هذه الدورة، قدم جارو تقريره بشأن المهمة التي عهد بها المجلس إليه، وقرر أن

حكومة الأردن لم تستجب لدعوته بشأن الاجتماع به لمناقشة شروط تنفيذ مهمته، وأنه لم يستطع التشاور بالتالي إلا مع حكومة إسرائيل التي قدمت إليه مقترحات جديدة أرفقها رئيس مجلس الوصاية بتقريره، ولم يدرس مجلس الوصاية هذه المقترحات، وانتهى رئيس مجلس الوصاية في تقريره إلى أن نتائج مهمته كانت مخيبة للآمال " وأن تنفيذ دستور مدينة القدس يبدو أنه يتعرض لمخاطر جمة في الظروف الحالية" (٩٩).

واتخذ مجلس الوصاية في اجتماعه العاشر بتاريخ ١٤ يونية ١٩٥٠م، قرارًا أوصى فيه بتقديم هذا التقرير، مع صور من الدستور، كما وافق عليه مجلس الوصاية، وتقرير الرئيس جارو إلى مجلس الوصاية، ورد حكومة إسرائيل بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥٠م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٠٠).

ودخلت قضية تدويل القدس في دائرة مفرغة، وشعرت الدول العربية بخطورة الموقف، وخاصة في ظل الضغوط الصهيونية الشديدة التي كانت تحاول إقناع المجتمع الدولي بصعوبة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بتدويل القدس، كما كانت تروج لمسألة قصر التدويل على الأماكن المقدسة فقط.

وتزايدت المخاوف الدولية مع إعلان روسيا على لسان رئيس وفدها بالأمم المتحدة في ١٩٥٠/٤/٢٠م بأن الحكومة السوفيتية قد رأت أن تعدل عن تأييدها لتدويل القدس(١٠١)، ولذلك قامت الدول العربية بتكثيف مساعيها الدبلوماسية لمواجهة المخططات الرامية لإحباط مشروع تدويل القدس.

ولما كانت الدول العربية تعلق أهمية كبيرة على موقف الفاتيكان المؤيد للتدويل الكامل للقدس، فقد عاودت مساعيها العديدة لديه من أجل التأكد من مؤازرته للتمسك بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بتدويل القدس.

وقد أسفرت هذه المساعي عن تأكيد وزير مصر المفوض لدى الفاتيكان بأن خطة الفاتيكان ثابتة لم تتغير وأنه متمسك بالتدويل الكامل لمدينة القدس [١٠٢].

وإلى جانب ذلك، فقد شهدت تلك الفترة جهودًا كبيرة للبعثات الدبلوماسية العربية بالخارج من أجل نيل تأييد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لمسألة تدويل القدس، وذلك قبل عرضها على اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف ١٩٥٠م [١٠٣].

وعندما عُرضت مسألة تدويل القدس داخل هيئة الأمم المتحدة، بحثتها اللجنة السياسية في تسع جلسات متعاقبة في ديسمبر ١٩٥٠م، وكانت الوفود العربية على علم بأن وسائل التنفيذ غير ميسورة، فرأت أن تسير في هذا الموضوع سيرًا يبقى التدويل عند المرحلة التي بلغها، وأن لا تتقدم الوفود العربية بأية مشروعات من شأنها أن تنتقص من قرارات التدويل السابقة ومن دستور القدس الذي أبرمه مجلس الوصاية، وخاصة وأن التدويل قد فقد بعض أنصاره بتخلي الكتلة الروسية عن تأييده.

ولكن مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانت متجهة إلى حمل اللجنة السياسية على العدول عن التدويل الشامل وإقرار نظام مقصور على الأماكن المقدسة، فتقدمت السويد بمشروع ينطوي على تعيين مندوب سام للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات، يعاونه عدد من المستشارين بحيث يكون تحت إمرته عدد قليل من الحراس لدفع الأذى عن الأماكن المقدسة، وفي حالة عجزه عن تنفيذ اتفاقية الهدنة بشأن القدس يرفع إلى مجلس الأمن، مع عدم الطلب إلى الأردن وإسرائيل بالتخلي عن أي جزء من الأجزاء التي تسيطر عليها من شطري المدينة.

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول التي لا تؤيد التدويل تشيد بمزايا المشروع السويدي وإمكان تطبيقه بشتى الوسائل، فقامت

اتصالات عربية كثيرة مع الدول الآسيوية والإسلامية والكتلة اللاتينية وكان هم الوفود العربية أن تهزم المشروع السويدي دون أن تطمع في الفوز بمشروع آخر.

وفي هذه الأثناء تقدم الوفد البلجيكي بمشروع قرار يشير إلى قرارات التدويل السابقة، ويفتح الباب للبحث عن حل جديد ضمن الإطار العام للتدويل.

ووصف تقرير لجامعة الدول العربية المشروع البلجيكي "بأنه لم يكن يخلو من شر، ولكن رؤى أنه لا سبيل للتغلب على المشروع السويدي إلا بمناصرة المشروع البلجيكي على ما فيه من عيوب. والجانب العربي ــ على كل حال ــ لم يكن يتوقع للمشروع البلجيكي أكثرية الثلثين ولكنها كانت محاولة للتخلص من المشروع السويدي" (١٠٤).

وبدأ النقاش في اللجنة السياسية، واستمر أيامًا والكتلة الأنجلو- أمريكية تكافح لإقناع اللجنة بقبول المشروع السويدي، ومع ذلك فاز المشروع البلجيكي بأكثرية عادية بعد أن رفضت اللجنة السياسية أن تصوِّت على المشروع السويدي.

ولكن لما أحيل الأمر إلى الجمعية العامة لم يفز المشروع البلجيكي بأكثرية الثلثين بعد أن تكتلت ضده الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول التي تدور في فلكهما، وبهذا لم تصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى قرار وظل التدويل الشامل ودستور القدس قائمين ينتظران وسائل التنفيذ (١٠٥).

وقد تجمد إثر ذلك الموضوع تدويل القدس في الأمم المتحدة، فلم يبحث نهائيًا في الدورة السادسة للجمعية العامة عام ١٩٥١م، ولم يدرج في جدول أعمال الدورة السابعة عام ١٩٥٢م، أو الدورة الثامنة عام ١٩٥٣م على الرغم من أن إسرائيل قد قامت بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس في ١٣ يوليو من السنة نفسها.

خامسًا: التحدي الصهيوني ونقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس

ازداد تطلع إسرائيل إلى القدس بعد أن أصبح واضحًا أن الأمم المتحدة عاجزة عن تنفيذ قرار التدويل، فاتخذت القدس مقرًا لبرلمانها المؤقت، وأعقب ذلك بعض وزاراتها ودوائرها الرئيسة، وبحلول عام ١٩٥١م لم يبق سوى وزارتي الدفاع والخارجية، الأولى لأسباب عسكرية، والثانية لوجود السفارات في تل أبيب وانتظارًا لما أسفرت عنه جهود الأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، ثم عمدت في مايو١٩٥٢م إلى نقل وزارة الخارجية (١٠٦).

وجاء التحرك العربي سريعًا في محاولة لإحباط مسعى إسرائيل الذي يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة القاضية بتدويل القدس، فما إن تواترت الأنباء في أوائل مايو ١٩٥٢م، بأن إسرائيل اعتزمت نقل وزارة خارجيتها إلى القدس، حتى سارعت وزارة الخارجية المصرية بتقديم طلب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل إعداد مذكرة عن الموضوع مع اقتراحاتها عن الخطوات التي تراها للاحتجاج على الإجراء الإسرائيلي.

وبالفعل أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة بينت فيها مخالفة الإجراء الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة، واقترحت الأمانة العامة أن تتقدم الحكومات العربية بهذه المذكرة إلى الدول الأعضاء في لجنة التوفيق الدولية لحل مشكلة فلسطين.

ولكن الخارجية المصرية رأت أن تقوم بعثات التمثيل الملكية في الخارج بالمسعى اللازم لدى حكومات الدول المعتمدة لديها مستأنسة بما جاء في مذكرة الأمانة العامة.

وكتبت وزارة الخارجية المصرية في ١٢ يونيو ١٩٥٢م إلى السفارات الملكية في واشنطون وباريس وأنقرة للقيام بالمسعى اللازم لدى هذه الدول باعتبار كونها أعضاء لجنة التوفيق.

وقامت الحكومة السورية في أوائل يوليو ١٩٥٢م بإبلاغ المسئولين في مصر بأنها تعتزم استدعاء الممثلين السياسيين للدول الأجنبية ذات العلاقة بفلسطين، لكي تبدي استنكارها لقرار اليهود الخاص بنقل عاصمتهم من تل أبيب إلى القدس، كما أن الحكومة السورية ستطلب من ممثلي هذه الدول مقاومة ذلك والامتناع عن نقل بعثاتهم السياسية من تل أبيب (١٠٧).

وإلى جانب ذلك، فقد قام الأمين العام لجامعة الدول العربية بالاتصال بسفير الفاتيكان في مصر ورجاه أن يبلغ دوائر الفاتيكان رجاءه في أن تتصل بالحكومات الكاثوليكية في العالم ليمتنع ممثلوها عن الانتقال للقدس احتراما لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن (١٠٨).

ونتيجة للمساعى العربية، فقد قامت وزارة الخارجة الأمريكية بإرسال خطاب في ٣ يوليو ١٩٥٢م إلى السفارة الأمريكية في إسرائيل تحذر من اعتزام نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس، وذكرت الخارجية الأمريكية في خطابها أنها تناقشت في هذا الموضوع مع بريطانيا وفرنسا وتركيا، وقد وافقت الحكومات الأربع على تقديم احتجاج إلى إسرائيل بهذا الصدد (١٠٩).

وأعادت جامعة الدول العربية تأكيد موقفها الرافض للإجراء الإسرائيلي، وذلك من خلال قرارها الصادر في ١٩٥٢/٩/١٤م والذي جاء نصه كالتالي "قررت اللجنة السياسية أن تواصل الحكومات العربية مساعيها الدبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس وتكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة أن تثير هذه المسألة عند عرض موضوع فلسطين" (١١٠).

وعلى الرغم من ذلك، فقد أعلن مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة في الأول من ديسمبر ١٩٥٢م في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن رفض بلاده إجراء مفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة[١١١]، وهو ما يعني إصرار إسرائيل على رفضها لتدويل القدس.

ومن المؤسف، أن المساعي العربية لإقرار تدويل القدس، لم تكن تواجه إسرائيل والضغوط الصهيونية فحسب، بل كان الموقف الأردني الرافض لتدويل القدس عاملاً مؤثرًا في إضعاف الجهود العربية للحصول على الدعم الدولي لإقرار التدويل، وهو ما أشار إليه مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في مذكرته إلى الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٦م، حيث ذكر "أن كثيرًا من ممثلي الدول التي عارضت تدويل القدس، قد اعتلوا منبر الجمعية العامة ليواجهونا بالحقيقة المرة، وهى أن دولة من الدول العربية وصفوها بأنها صاحبة شأن أول في مصير مدينة القدس قد عارضت تدويل المدينة وما زالت تتمسك بهذه المعارضة"، وطالب مندوب مصر بضرورة إقناع الأردن بالموافقة على التدويل، وذلك حتى يتمكن العرب من اتخاذ موقف موحد يساعد على إحباط المخططات الصهيونية تجاه القدس[١١٢].

واستمرارًا لتحديها لقرارات الأمم المتحدة، فقد حرصت إسرائيل على أن تنقل إلى القدس وزارة خارجيتها في ١٣ يوليو١٩٥٣م، حتى تضطر سفارات الدول إلى الانتقال معها فيكون ذلك اعترافًا ضمنيًّا بنقل العاصمة.

واجتمع رؤساء البعثات العربية بواشنطون في ٢٠ يوليو ١٩٥٣م لمناقشة الإجراء الذي أقدمت عليه إسرائيل وما يجب القيام به حياله، واستقر رأيهم على الآتي:

- الكتابة للحكومات العربية لكي تصدر تعليماتها لبعثاتها الدبلوماسية في واشنطون لاستيضاح نوايا – وليس الاحتجاج – الحكومة الأمريكية ووجهة نظرها.
- الكتابة للحكومات العربية للاتصال بالبعثات الدبلوماسية الأمريكية المعتمدة لديها، وإفهامها خطورة مناورات إسرائيل في نقل عاصمتها إلى القدس والنتائج المسيئة التي قد تترتب عليه.
- أن تقوم الحكومات العربية ــ بالطرق التي تراها ــ بالاتصال بالفاتيكان وبالدول التي وافقت على تدويل القدس لكي تقوم من جانبها بمسعى مشابه(١١٣).

وجاء الرد الأردني على الإجراء الإسرائيلي بشكل عملي؛ إذ قررت الحكومة الأردنية عقد أول جلسة لمجلس الوزراء الأردني في مدينة القدس في ٢٧ يوليو ١٩٥٣م، وفي اليوم التالي صرح رئيس الوزراء الأردني أمام مجلس النواب قائلاً: "إننا فخورين جدًّا بعقد هذه الجلسة بالقدس وسنكررها دعمًا للقدس وعروبتها، وسنثير هذا الموضوع في هيئة الأمم والجامعة العربية والدوائر العربية (١١٤).

وأما على الجانب الأمريكي، فقد عقد جون فوستر دالاس John Foster Dulles وزير الخارجية الأمريكي مؤتمرًا صحفيًا في ٢٨ يوليو ١٩٥٣م، حيث صرح بأن الحكومة الأمريكية تأسف لأن حكومة إسرائيل رأت أنه من المناسب نقل وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس، وقال إن الولايات المتحدة أوضحت موقفها في هذا الموضوع إلى الحكومة الإسرائيلية في مناسبتين سابقتين، كانت الأولى في يوليو ١٩٥٢م، والثانية في مارس ١٩٥٣م حين سمع السفير الأمريكي شائعات تقول إن الحكومة الإسرائيلية تفكر في هذا الموضوع فذهب إليها وطلب منها عدم نقل مقر وزارة الخارجية إلى القدس، وأضاف دالاس قائلاً: " أن حكومته تصرفت هذا

التصرف لأنها تعتقد أن الإجراء الذي أقدمت عليه إسرائيل يثير الارتباكات أمام الأمم المتحدة التي تقع عليها مسئولية تحديد مستقبل وضع القدس، وأن قرار الأمم المتحدة ينص على أن تكون القدس مدينة دولية بدلاً من أن تكون مدينة ذات طابع قومي"، وقال دالاس: "إن تصرف إسرائيل في ذلك الوقت بالذات يعد تصرفًا غير مناسب بالنسبة لحالة التوتر التي تسود الشرق الأدنى"واختتم دالاس حديثه قائلاً: "إن الآراء التي عبر عنها يشاطره فيها عدد كبير من الحكومات الأخرى التي تهتم بإيجاد جو من السلم والرغبة الطيبة في هذا الجزء من العالم، وإن الحكومة الأمريكية قد أخطرت إسرائيل بأنها لا تعتزم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس" (١١٥).

وعاود السفراء العرب بواشنطون ــ ما عدا سفير الأردن ــ مساعيهم لدى وزارة الخارجية الأمريكية، حيث اجتمعوا في ٤ أغسطس ١٩٥٣م بوالتر سميث Walter, Smith القائم بأعمال وزير الخارجية، وأعربوا عن خيبة أملهم لأن الحكومة الأمريكية لم تتخذ موقفًا قويًّا من مسلك إسرائيل، وقد نقلت مكاتب وزارة خارجيتها من تل أبيب إلى القدس (١١٦).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استنكرت غالبية الدول التي تتبادل وإسرائيل التمثيل الدبلوماسي نقل وزارة الخارجية للقدس، وقوبل هذا الإجراء من جانب إسرائيل بشديد الدهشة من قبل رجال السلك الدبلوماسي في تل أبيب، على الرغم من أنهم كانوا يعلمون بنية إسرائيل من قبل ذلك؛ إذ لم تكن تمر مناسبة إلا ويؤكد المسئولون الإسرائيليون ضرورة اتخاذهم هذا الإجراء، غير أن تنفيذ ما جاء في تصريحات المسئولين الإسرائيليين قد أثار دهشة رجال السلك الدبلوماسي في تل أبيب، بل ودهشة الدول التي اعترفت بإسرائيل، ولاسيما الكاثوليكية منها، لما فيه من روح المجافاة للتقاليد والأعراف والاتفاقات الدبلوماسية من عدم إرغام إحدى الدولتين المتعاقدتين على إنشاء واعتماد بعثتها الدبلوماسية في مدينة بعينها (١١٧).

وتوالت المساعي العربية لعرقلة الإجراء الإسرائيلي، ومنها ما بعثت بـه وزارة الخارجية اللبنانية إلى سفارة مصر ببيروت في ١٩٥٣/٩/٤م، وذلك بشأن مساعيها تجاه نقل إسرائيل عاصمتها إلى القدس، فقد ذكرت الخارجية اللبنانية بأنها قامت بتحرك نشط لدى مختلف الدول التي تربطها بلبنان علاقات سياسية، مظهرة ما في هذا القرار من اعتداء جديد على حقوق العرب ومن مخالفة وتحد لقرارات هيئة الأمم المتحدة (١١٨).

وما أشبه الليلة بالبارحة !! فبعد أن ركن العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، من أجل الضغط على إسرائيل لإرغامها على التراجع عن الإجراء الذي اتخذته بنقل وزارة خارجيتها إلى القدس، فإذا بهم يصدمون بالاتفاق الذي تم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على أن يقدم السفيران الجديدان لهاتين الدولتين أوراق اعتمادهما في مدينة القدس.

وقدم رؤساء الوفود العربية لدى الأمم المتحدة مذكرة في ٩ نوفمبر ١٩٥٤م إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن الاحتجاج على تقديم سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لدى إسرائيل أوراق اعتمادهما في مدينة القدس، ومخالفة ذلك للوضع الدولي لهذه المدينة المقدسة الذي تقرر لها بناء على قرارات الأمم المتحدة(١١٩).

وإلى جانب ذلك، قامت البعثات الدبلوماسية العربية في كل من لندن وواشنطون ببذل المساعي لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية للحيلولة دون تقديم السفيرين الجديدين أوراق اعتمادهما بالقدس، لما يحمله ذلك التقديم من معنى الاعتراف الضمني بالقدس عاصمة لإسرائيل مما يتنافى مع قرار تدويلها، غير أن الحكومتين البريطانية والأمريكية أجابتا على هذا المسعى بأن موقفهما من تدويل منطقة القدس لم يتغير وأنهما متمسكتان به، وأن مجرد تقديم أوراق الاعتماد في القدس

لا تترتب عليه أية نتائج قانونية، وأنه مجرد استجابة إلى اعتبارات عملية وأخذًا بمقتضيات المجاملة [١٢٠].

والجدير بالذكر هنا، أن وزير الخارجية الأردني طالب بأن تتقدم إحدى الدول العربية إلى مجلس الأمن بشكوى ضد إسرائيل لاتخاذها القدس عاصمة لها، ولتصرف الحكومة الأمريكية على هذا النحو، الأمر الذي يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتدويل القدس !!، كما ألمح وزير الخارجية إلى أن الحكومة الأردنية قد تتخذ إجراءً مضادًا، بأن تشير على الملك حسين بن طلال[*] بأن يستقبل ممثلي الدول الأجنبية في القدس العربية عند تقديم أوراق اعتمادهم [١٢١]، وهو ما طالب به أيضًا أحد نواب البرلمان الأردني[١٢٢].

ولكن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني أبلغ القائم بأعمال السفارة المصرية بعمان في ١٣/١١/١٩٥٤م، بأن الحكومة الأردنية ليست لديها النية في نقل مقرها من عمان إلى القدس [١٢٣].

ومن الواضح أن ضغوطًا بريطانية مورست في ذلك الوقت على الحكومة الأردنية لإثنائها عن الإقدام على مثل هذا الإجراء [١٢٤].

وهكذا، وفي ظل التآمر الصهيوني الغربي، ضربت إسرائيل – ولا تزال – بالقرارات الدولية عرض الحائط، ومضت في مخططاتها تجاه مدينة القدس، وأما العرب فلم تنجح المحاولات السياسية في إنقاذ ما خسروه جراء هزيمتهم العسكرية في حرب فلسطين ١٩٤٨م.

وقد شجع ذلك إسرائيل على المضي في سياستها، وألحت على الدول التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي في نقل مفوضياتها إلى القدس، واستغلت فرصة افتتاح الكنيست الجديد في القدس المحتلة يوم ٣٠ أغسطس١٩٦٦م لتحقيق تلك الغاية، فبحثت الدول العربية هذا الموضوع الخطير في الاجتماع العاشر لمؤتمر خبراء

فلسطين، واتخذت توصية وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في الاجتماع الثاني من دورته السادسة والأربعين يوم ١٢ من سبتمبر ١٩٦٦م، وجاء في هذه التوصيات ما يلي:

١- أن يقوم رؤساء البعثات الدبلوماسية في الدول التي تتصل بها إسرائيل لحملها على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ببذل جهودهم الفردية والجماعية لتنبيه هذه الدول إلى أخطار المحاولات الإسرائيلية وإقناعها بعدم الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وبعدم الاشتراك في المؤتمرات والاحتفالات التي تدعو إسرائيل إلى انعقادها أو إقامتها في القدس المحتلة.

٢- بذل مزيد من النشاط في الأمم المتحدة بواسطة الوفود العربية فيها لكشف ما ينطوي عليه ذلك من تحد خطير للمنظمة الدولية وقراراتها [١٢٥].

وإلى جانب ذلك اتخذ العرب عدة قرارات - وما أكثر القرارات - تتعلق بمواجهة مخططات إسرائيل تجاه القدس، ولم يدرك العرب حينئذ أن الوقت قد فات، وأن ما هو آت أصعب، فبوقوع هزيمة حرب ٥ يونيو ١٩٦٧م، اكتملت مأساة القدس باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية، وشرعت إسرائيل في تنفيذ جريمتها نحو تهويد المدينة المقدسة ومحو عروبتها.

ووقف العالمان العربي والإسلامي - ولا يزالا - أمام ضياع القدس عاجزين عن الدفاع عن مدينتهم المقدسة.

هوامش البحث

١– عز الدين فودة: قضية القدس، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ٦٠ــ٦١.

٢– المرجع نفسه: ص ص ٦١ ــ ٦٢.

٣– المرجع نفسه: ص ص ٦٢ ــ ٦٣.

٤– خليل سامي على مهدي: النظرية العامة للتدويل في القانون الدولي المعاصر، مع دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، ط١، ١٩٩٦، ص ٥١٣.

٥– وزارة الإرشاد القومي المصري: ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول من عام ٦٢٧ إلى عام ١٩٤٩، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٩٠٨ ــ٩١٣.

٦– خليل سامي على مهدي: المرجع السابق، ص ص ٥١٤ ــ ٥١٥.

٧– لمزيد من التفاصيل حول صدور قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧، وردود الأفعال العربية تجاهه، انظر:دار الوثائق القومية بالقاهرة، أرشيف وزارة الخارجية المصرية، محافظ أرقام ١٨٤ــ١٨٥ــ٤٨٢ــ٤٨٤، محافظ المشير، محافظ أرقام ٤ــ٧.

٨– أرشيف وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٨٠، ملف رقم ١٤٢/١٣٩/جـ٤، القنصلية المصرية العامة بفلسطين وشرق الأردن بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٨.

٩– المصدر نفسه: محفظة رقم ١٤٦٧، ملف رقم ٤٠/٣٧/ ٩ جـ١، سري جدًا، القنصلية المصرية العامة بفلسطين وشرق الأردن بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٦.

١٠– عارف العارف: النكبة نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ١٩٤٧ــ١٩٥٢، جـ ١، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، د ــ ت، ص ٣٢.

١١– المرجع نفسه: ص ص ٣٣ــ٣٧.

١٢– أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٦، ص ص ٢١٠ــ٢١١.

١٣– محمد فايز القصري: الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، جـ١، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٠٢.

١٤– عبد الله التل: كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٨.

١٥– عز الدين فودة: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٧٨.

١٦- عبد الله التل: المرجع السابق، ص ص ٩٧ــ٩٨.

(*) كانت الدول العربية المستقلة عام ١٩٤٨م هي مصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق واليمن والسعودية، وكانت الدول الخمس الأولى ذات جيوش وقيادات، أما الأخيرتان فقد ساعدتا ضمن جيوش الدول الخمس، فكان للسعودية ألف وخمسمائة جندي ضمن جيش مصر بغزة.

١٧- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة ٤٨٥ سري جدًا، ملف رقم ٢، مذكرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الخارجية المصري، أغسطس١٩٤٨.

١٨- عبد الله التل: المرجع السابق، ص ٢٠١.

١٩- لمزيد من التفاصيل حول مهمة الوسيط الدولي فولك برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود، انظر: زكريا أحمد محمد سعد: برنادوت والوساطة بين العرب واليهود، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢٠- عارف العارف: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٥٦١.

٢١- زكريا أحمد محمد سعد: المرجع السابق، ص ص ٤٤ ــ ٥٩.

(*) Scopus، كلمة يونانية الأصل معناها امتداد البصر والإشراف وهو واقع شمال مدينة القدس. ولقد عرف اليهود ما لهذا الجبل من قيمة استراتيجية، فأنشأوا عليه مبان ضخمة، واستعملوا هذه المباني لا حصونًا يحتمون بها، فحسب، بل قلاعًا يقتنصون منها سكان الأحياء المجاورة لهم، انظر:عارف العارف: المرجع السابق، ص ٥٨٣.

٢٢- عارف العارف:المرجع السابق، ص٥٨٤. سيدني دي بيلي: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، الحرف العربي للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ٣٨ــ٣٩.

٢٣- عبد الله التل: المرجع السابق، ص٢٣٤.

٢٤- عز الدين فودة: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص١٩٦.

٢٥- سيدني دي بيلي: المرجع السابق، ص ٤٦.

٢٦- المقطم: العدد ١٨٨٥٤، السنة الستون، ٢٩ يوليو ١٩٤٨، ص ٢.

٢٧- جامعة الدول العربية: تقرير مؤقت مرفوع إلى السكرتير العام من وسيط هيئة الأمم المتحدة لإرساله إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة١٩٤٨م، د ــ ت ، ص ١٨.

28- Bernadotte, Folke: To Jerusalem, Translated from the Swedish by Goan Bulman (Holder and Stouchton, London, 1951) P. 190.

٢٩– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة ٤٨٥، ملف رقم ٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية محضر المؤتمر المنعقد في يوم الثلاثاء ١٠ أغسطس ١٩٤٨م، بالروضة بالقدس برئاسة فولك برنادوت.

٣٠– المصدر نفسه: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة من الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى وزير الخارجية المصري، أغسطس١٩٤٨.

٣١– جامعة الدول العربية: تقرير مؤقت مرفوع إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، المصدر السابق، ص ص ٢٦ــ ٢٩.

٣٢– جورج طعمة: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧ ــ١٩٧٤م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ١٨ــ ١٩.

٣٣– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٢/٣.

٣٤– سامي حكيم: القدس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ١٧١ ــ ١٧٢.

35- Jane, Priestland (ed):Records of Jerusalem 1917- 1971, Vol.5 From Cairo to Foreign Office, February 20, 1949, (Archive Editions, London, 2002) P. 497.

٣٦– سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٧٤ــ١٧٦.

37- www.http://unispal.un.org: Nations Conciliation Commission for Palestine. Position of the Arab States on internationalization of Jerusalem as indicated in Beirut Discussion, March 26, 1949.

38- Ibid: Summary Record of the Twenty-Ninth meeting, Beirut, March 25, 1949.

٣٩– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٤/٢١.

٤٠– سامي حكيم: المرجع السابق، ص ١٧٩.

(*)جاء تشكيل الوفود العربية في مؤتمر لوزان كالآتي:

مصر: عبد المنعم مصطفى وعبد الشافي اللبان ومحمود رمزي.

الأردن: فوزي الملقي وأدموند روتش وموسى العلمي.

لبنان: فؤاد عمون ومحمد على حماد.

سوريا: أحمد الشقيري وفريد ساد.

وأما حكومة إسرائيل فمثلها: والتر ايتان Eytan, Walter وساسون Sasson وهيرتش Hirsch.

(*) جاء توقيع اتفاقيات الهدنة في مؤتمر ردوس بين الدول العربية وإسرائيل نتيجة للهزائم العسكرية المتوالية التي منى بها العرب أمام إسرائيل. وقد وقعت مصر اتفاقية الهدنة في ٢٤فبراير ١٩٤٩م، وتبعها في ذلك لبنان الذي وقع اتفاقية الهدنة في رأس الناقورة في ٢٣مارس١٩٤٩م، ووقعت الأردن اتفاقية الهدنة في الثالث من أبريل ١٩٤٩م، أما سوريا فقد وقعت اتفاقية الهدنة في ٢٠ يوليو ١٩٤٩م. محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العالم العالمي ١٩٤٥ـــ١٩٦٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٢٥٨ـ٢٦٠.

41- www.http://unispal.un.org.: United Nations Conciliation Commission for Palestine. summary record of A meeting between the Conciliation Commission and the delectation of Israel, Lausanne, April 27, 1949.

42- Ibid: Summary Record of A meeting of between the Conciliation Commission and the Egyptian delectation, Lausanne, April 27, 1949.

٤٣- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٥/١.

٤٤- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ١٧٩.

45- Caplan, Neil: Futile Diplomacy. The United Nations, the Great Powers, and Middle East Peacemaking 1948-1954, (Frank Cass, London, 1997) P77.

٤٦- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٥/٢.

٤٧- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٥/٦.

٤٨- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٨٠ـ١٨١.

49-Caplan, Neil: Op. Cit,. P. 82.

(*) وقد تضمن بروتوكول لوزان الآتي:

- اتخاذ الخريطة الملحقة بقرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ بشأن مستقبل فلسطين أساسًا للمحادثات مع بعض تعديلات إقليمية تقتضيها اعتبارات فنية وارتداد إسرائيل إلى ما وراء خطوط التقسيم.
- تدويل القدس.
- عودة اللاجئين وحقهم في التصرف في أموالهم وأملاكهم وحق تعويض الذين لا يرغبون في العودة.

٥٠- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٨٤ـ١٨٥.

٥١- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٥/١٩.

٥٢- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٨٢ـ١٨٣.

53- www.http://unispal.un.org: United Nations Conciliation Commission for Palestine. Memorandum, Lausanne, May 25, 1949.

٥٤– سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٨٤ــ١٨٥.

٥٥– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٦/٢٣.

٥٦– محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، جـ٢، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، د ــ ت، ص ص ٢٥٥ــ٢٥٦.

٥٧– أرشيف وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥٠٣، ملف تحت عنوان لجنة التوفيق وحل مشكلة فلسطين، سري جدًا بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٧.

٥٨– المصدر نفسه: الإدارة العربية ، سري، خطاب الوفود العربية إلى لجنة التوفيق بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٩.

٥٩– المصدر نفسه: ميكروفيلم رقم ٩٩، ترجمة لبيان ممثل مصر لدى مجلس الوصاية في جلسته بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦ بجنيف.

60-Richard, H Pfaff: Jerusalem: Keystone of an Arab- Israeli Settlement (American Enterprise Institute for Public Policy Research Washington 1969) P. 29.

٦١– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/٩/٦.

62-www.http://unispal.un.org.: United Nations Conciliation Commission for Palestine. Summary Record of A meeting between the Conciliation Commission and the delectation of the Arab States, Lausanne, September 12, 1949.

٦٣– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١٠/٧.

٦٤– سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ١٩١–١٩٢.

٦٥– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة ١٨٥، المفوضية الملكية المصرية بعمان، برقية بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٢. جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١١/١.

٦٦– المصدر نفسه مفوضية المملكة الأردنية الهاشمية بمصر، بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٧.

٦٧– لمزيد من التفاصيل، انظر: أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة ١٨٥و ٥٠٥.

٦٨– المصدر نفسه: محفظة ١٨٥، المفوضية المصرية كابول، بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٠.

٦٩– جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١٠/٢٦.

٧٠- حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٠٧.

٧١- أكرم زعيتر: المرجع السابق، ص ص ٢٧١ــ٢٧٢.

٧٢- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١١/٢٧.

٧٣- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١٢/٧.

٧٤- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١٢/٢.

٧٥- جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، ٢٥مارس ١٩٥٠ــ١١ يونيه ١٩٥٠، تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة العاديتين، ص ص ١٦٠ــ١٦٤.

٧٦- جريدة الأهرام، ١٩٤٩/١٢/٩.

٧٧- المصدر نفسه.

٧٨- جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧ــ١٩٥٠، وثيقة رقم ٥٨، ص ص ٥٩٥ــ٥٩٧.

٧٩- المصدر نفسه: جريدة الأهرام ١٩٤٩/١٢/٢٢.

٨٠- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٩٨، الإدارة العربية، رسالة من جارو رئيس مجلس الوصاية إلى وزير الخارجية الإسرائيلية بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٣.

٨١- المصدر نفسه، رد الحكومة الإسرائيلية على خطاب جارو رئيس مجلس الوصاية بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٣

٨٢- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

٨٣- جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، ٢٥ مارس ١٩٥٠ ــ ١٧ يونيه ١٩٥٠، ص ص ١٦٠ــ١٦٤.

٨٤- المصدر نفسه.

٨٥- المصدر نفسه.

٨٦- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ٩٩ ، ترجمة لبيان ممثل مصر لدى مجلس الوصاية في جلسته بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦ بجنيف.

٨٧- جريدة الأهرام: ١٩٥٠/٢/٧.

88-Jane, Priestland: Op. Cit., Vol. 6, From Geneva to Foreign Office, February 6, 1950, pp 31-32.

٨٩– جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، ٢٥ مارس ١٩٥٠ ــ ١٧ يونيه ١٩٥٠، ص ص ١٦٠ــ١٦٤.

٩٠– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٥٠٣، ملف تحت عنوان لجنة التوفيق لحل المشكلة الفلسطينية.

91- Jane, Priestland: Op. Cit, Vol 6, From New York to Foreign Office, January 10, 1950, p. 6.

92-Ibid: From New York to Foreign Office, January 13, 1950, p. 8.

٩٣– صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٥١٨.

٩٤– جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧–١٩٥٠، وثيقة رقم ٥٨، ص ص ٥٩٥–٥٩٧.

Jane, Priestland: Op. Cit., Vol. 6, From Foreign Office to Amman, February 22, 1950, p. 72.

٩٥– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٥٠٣، تقرير ممثل مصر لدى مجلس الوصاية عن أعمال المجلس بشأن تدويل القدس، بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٥م.

٩٦– لمزيد من التفاصيل عن دستور مدينة القدس الذي وافق عليه مجلس الوصاية في جلسته الحادية والثمانين في ٤ أبريل ١٩٥٠م، انظر: جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧–١٩٥٠، وثيقة رقم ٥٨، ص ص ٥٩٨–٦١٤.

٩٧– المصدر نفسه: وثيقة رقم ٥٨، تقرير خاص من مجلس الوصاية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص ص ٥٩٥–٥٩٧.

wwwhttp://unispol.un.org.: United Nations, Question of in international regime for the Jerusalem area and protection of the Holy places special report of the Trusteeship Council, June 14, 1950.

٩٨– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٥٠٣، تقرير ممثل مصر لدى مجلس الوصاية عن أعمال المجلس بشأن تدويل القدس، بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٥م.

wwwhttp://unispol.un.org.: United Nations, Question of in international regime for the Jerusalem area and protection of the Holy places special report of the Trusteeship Council, June 14, 1950.

99-

100- Ibid.

١٠١- جريدة الأهرام: ١٩٥٠/٤/٢١م

١٠٢- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٥٠٥، المفوضية الملكية المصرية بمدينة الفاتيكان، ١٩٥٠/١٠/١٦م.

١٠٣- المصدر نفسه: السفارة الملكية المصرية بمدينة مدريد، سري، ج١، ١٩٥٠/٩/١٥م.

١٠٤- جامعة الدول العربية: مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثالث عشر لمجلس الجامعة، ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠ ــ ٢ فبراير ١٩٥٢، ملحق رقم ١.

١٠٥- سامي حكيم: المرجع السابق، ص ٢٠٩.

١٠٦- سمير جريس: القدس ــ المخططات الصهيونية ــ الاحتلال ــ التهويد، سلسلة الدراسات الفلسطينية، رقم ٦١، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤١.

١٠٧- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ١٩٢، المفوضية الملكية المصرية بمدينة بغداد، بتاريخ ١٩٥٢/٧/٨م.

١٠٨- المصدر نفسه: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢٦م.

109- Foreign Relation of U.S, 1952-1954, Vol. IX, 784 A. 0217-352, The Secretary of State to the Embassy in Israel, July 3,1952, PP.960-961.

١١٠- جامعة الدول العربية: قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الأول١٩٤٥-١٩٥٤، ق ٤٢٧/د ع ١٦/ج٣- ١٩٥٢/٩/١٤.

١١١- أرشيف وزارة الخارجية المصرية: محفظة رقم ٤٨٥، وفد مصر لدى الأمم المتحدة، ١٩٥٢/١٢/١٣.

١١٢- المصدر نفسه: مكتب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٦م.

١١٣- المصدر نفسه: السفارة المصرية بواشنطن، مذكرة مستشار السفارة المصرية عن اجتماع ممثلي البلاد العربية بشأن القضية الفلسطينية، بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٠م.

١١٤- المصدر نفسه: سفارة جمهورية مصر بعمان، بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٩م.

115- F.R.U.S., 1952-1954, Vol. IX, ,S/PRS Files Lot77 D9, Department of State Press Release, July 28, 1953 PP. 1263-1264.

١١٦- المصدر نفسه: ميكروفيلم رقم ١٠٠، السفارة المصرية بواشنطن، برقية من السفير المصري أحمد حسين إلى وزير الخارجية المصري، بتاريخ ١٩٥٣/٨/٤م.

١١٧- عز الدين فودة: قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ٢١٢.

١١٨– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ١٠٠، سفارة مصر ببيروت، بتاريخ ١٩٥٣/٩/٤م.

١١٩– المصدر نفسه: محفظة رقم ١٩٢، وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٠م.

١٢٠– المصدر نفسه: إدارة فلسطين بجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٨م.

(*) بعد اغتيال الملك عبد الله بن الحسين في ٢٠ يوليو عام ١٩٥١م، تولى بعده ابنه طلال حكم البلاد في ٥ سبتمبر عام ١٩٥١م، ولكنه لم يبق طويلاً في الحكم بسبب مرضه، ولذا قرر مجلسا البرلمان الأردني في ١١ أغسطس عام ١٩٥٢م عزله وإعلان ابنه حسين ملكًا على البلاد. محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر، القسم الهلال الخصيب، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ص ٣٢٩–٣٣٠.

١٢١– أرشيف وزارة الخارجية المصرية: ميكروفيلم رقم ١٠٠، عاجل جدًا وسري، سفارة مصر بعمان، بتاريخ ١٩٥٤/١١/٣م.

١٢٢– المصدر نفسه: سفارة مصر بعمان، بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٥م.

١٢٣– المصدر نفسه.

124- Jane, Priestland: Op. Cit., Vol. 6, Possibility seat of Government being transferred to Jerusalem, P 39.

١٢٥– سامي حكيم: المرجع السابق، ص ص ٢٢٣–٢٣.